الأمم المتحدة A/53/PV.67

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٦٧
الاثنين، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيليبي باليتسرا (سان مارينو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام (A/53/554 و Corr.1)

مشروع القرار (A/53/L.38)

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): كانت المشاركة الواسعة في الاجتماع الوزاري لمجموعة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة هنا في الأمم المتحدة منذ شهرين دليلا واضحا على أن الديمقراطية تتأصل في العالم كله. ويبدو أن الديمقراطية قد فازت بشكل واضح على الساحة العالمية مع اقتراب نهاية القرن العشرين.

لقد أثبتت الديمقراطية أنها خيار الأحرار في جميع أنحاء العالم. والسبب بديهي. فالديمقراطية تعطي لكل شخص صوتا، وتعطيه الحرية لاستغلال إمكاناته كاملة، وتمكن الأفراد والمجتمعات من تسخير أفضل ما لديهم من موارد. والحكم الديمقراطي يؤدي إلى حل المنازعات وتعطيل الحروب. وهو أفضل وسائل تحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي المستدام.

إن التحدي الماثل أمامنا الآن يكمن في تعزيز وتجديد قوى الديمقراطية حتى تتأصل في كل قطاعات ومستويات المجتمع - أي كيف يمكن تدعيم الديمقراطية وترك إرادة الشعب تحدد مسار المستقبل. وقد أخذت مجموعة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على عاتقها القيام بدور هام في هذا المسعى.

بعد أسابيع قليلة سوف نحتفل بذكرى مرور خمسين عاما على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86492

9886492

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمدت اللجنة الثالثة الإعلان الخاص بأنصار حقوق الإنسان، الذي يبرز دور المجتمع المدني في السعي إلى الإعمال العالمي لحقوق الإنسان. وهذا من اللبنات الأساسية لبناء الديمقراطية.

والديمقراطية أكثر من كونها انتخابات أصيلة ومنتظمة. فهي تتعلق بسيادة القانون والمساءلة السياسية، والتعددية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الديمقراطيات تتخذ أشكالا ومظاهر عديدة، فإنها جميعا تقوم على مبادئ أساسية معينة. وترحب النرويج، كل الترحيب، بالعمل الذي تقوم به مجموعة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في مجال تحقيق فهم مشترك للشروط الدنيا للديمقراطية. وتعتبر المبادئ التوجيهية المعتمدة في مؤتمر بوخارست العام الماضي بالغة الأهمية في تحقيق هذه الغاية.

إن حقوق الإنسان تشمل الحقوق المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومكافحة الفقر من أهم قضايا حقوق الإنسان التي نواجهها. وتشكل حقوق الإنسان كلا متكاملا يعزز بعضه بعضا، وتعني الديمقراطية احترام حقوق البشر - كل البشر.

ومن المواضيع الهامة التي تطرقت إليها مجموعة الديمقراطيات الجديدة والمستعادة في اجتماعها المعقود في شهر أيلول/سبتمبر، الترابط الوثيق بين الديمقراطية والتنمية. وعرّف العديد من المتكلمين، وبينهم السيد كنوت فوليباك، وزير خارجية النرويج، الفقر بأنه أكبر تهديد على الإطلاق للديمقراطية. ومن العوامل الأساسية لازدهار الديمقراطيات توفر الفرص الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. أما الفقر فيقوض الديمقراطية ويعرقل التطورات الديمقراطية.

ومع ذلك، فإننا نشهد، حاليا، فجوة متزايدة - فيما بين الدول وداخلها - بين الذين يعيشون في رخاء والذين لا تتوفر لهم سبل الكفاف. وقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تفاقم مشكلة الفقر بإرغام البشر على البطالة، والأسر على الخروج من منازلها، والأطفال على ترك مدارسهم. وأصبح توفير شبكة أمان اجتماعية للمحتاجين اليوم أهم من أي وقت مضى مع مكافحة الأسباب الكامنة وراء الفقر بقوة وبكافة السبل المتاحة.

وما لم نتمكن من سد فجوة الفقر، فإن البؤس وخيبة الأمل، سوف يسودان، ولن تجد الديمقراطية تربة تمد جذورها فيها. إن الكلام وحده لن يكفي، فهناك حاجة واضحة إلى زيادة المساعدة الإنمائية.

ويمثل حل المنازعات بالوسائل السلمية جوهر الديمقراطية. فبناء الديمقراطية عملية طويلة الأجل، لا سيما في المجتمعات التي درجت على حسم المنازعات بالوسائل العنيفة. ولذلك، فإنه يجب، في حالات ما بعد الصراع، الاهتمام بصورة خاصة بتطوير المؤسسات الديمقراطية وإقامة مجتمع مدني نابض يعمل على زيادة تعزيز الديمقراطية ويحمي من التيارات المناهضة للديمقراطية.

لقد بيّن تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، والمناقشة التي جرت بعد ذلك هنا في الأمم المتحدة بوضوح أن الحكم الديمقراطي عامل أساسي في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وتتحمل الدول الأفريقية المسؤولية الرئيسية عن تحديد وتنفيذ حلول للمشاكل العديدة التي تعصف بقارتها، فترسي بذلك الأساس للتنمية طويلة الأجل. ولكن المساعدة من المجتمع الدولي يجب أن تكون متاحة لها. والنرويج تظل ملتزمة بالمساهمة في تلك الجهود.

إن الديمقراطيات لا تكتمل أبدا. فهي تحتاج إلى التجديد والتكيف للظروف الجديدة بشكل مستمر. ويتطلب تعزيز الديمقراطية تفانيا وصبرا، كما أن قيام تعاون أفضل بين العناصر الفاعلة المختلفة أمر أساسي. وستعمل النرويج على تحقيق تعاون أوثق مع الأمم المتحدة والمجموعات مثل مجموعة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة عندما تتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في العام القادم.

إن النرويج شديدة الالتزام بالديمقراطية. فنحن نؤمن بجدوى بناء الديمقراطية وإقامة الحكم الديمقراطي داخل الدول وفيما بينها. والديمقراطية لا تأتي تلقائيا، بل يجب السعي بنشاط إلى تحقيق القيم الديمقراطية. وقد نتمكن، بالوقوف معا، من تحويل فكرة الديمقراطية العالمية إلى حقيقة.

السيد سالم (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تولي بنغلاديش أهمية خاصة لبند جدول الأعمال المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات

في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة". ونعتقد أن منظومة الأمم المتحدة تستطيع القيام بدور فعال في عملية إرساء الديمقراطية العالمية. فملايين البشر في جميع أنحاء العالم الذين أعادوا الديمقراطية في بلدانهم أو بدأوا عملية إرساء الديمقراطية يتطلعون إلى هذه الهيئة العالمية للحصول على الدعم وعلى تعاون المجتمع الدولي في جهودهم في سبيل إرساء الديمقراطية، والحكم الجيد والتنمية.

ونحن نثني على الأمين العام لتقريره (A/53/554)، الذي يعطي لمحة عامة شاملة لأنشطة وأفكار الأمم المتحدة في هذا الصدد. كما نشكر حكومة رومانيا على قيامها بتنظيم المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية. فهذه المؤتمرات تخدم غرضا بالغ الأهمية يتمثل في إعادة تأكيد فعالية الديمقراطية كنظام للحكم. وتتيح أيضا الفرصة لتبادل الخبرات والاستفادة من عمليات التبادل، بشكل رسمي وغير رسمي.

إن التغيرات التي حدثت على الساحة الدولية تزودنا بزخم قوي لعملية إرساء الديمقراطية على نطاق عالمي. فقد أدى المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعقود بالفلبين في عام ١٩٨٨، إلى تشجيع بلدان عديدة في العالم على تحقيق تطلعات شعوبها للانضمام إلى أسرة الدول التي ظلت تسعى إلى تحقيق الحرية والعدالة والديمقراطية عشرات السنين، بل قرونا في بعض الحالات.

وقد حث الإعلان وخطة العمل اللذان أقرهما المؤتمر الدولي الثاني في نيكاراغوا ١٩٩٤ منظومة الأمم المتحدة على الاشتراك في العملية بنشاط. وشددت الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث المعقود في بوخارست في أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٧، على دور الأمم المتحدة في مساعدة البلدان على مواجهة تحدياتها. وإنني واثق من أن مناقشتنا اليوم ستساعد منظمتنا العالمية على موالاة تحديد دورها فيما يختص بتعزيز الديمقراطية العالمية.

وفي ظل الوضع الدولي الراهن، لا يمكن بغير عملية تحقيق الديمقراطية أن تساعد الدول على التصدي بفعالية للمشاكل والتوترات العديدة في عالم اليوم. بل إنها تستطيع أن تساعد الدول على وضع سياسات للقرن المقبل. ولا يمكن الفصل بين الديمقراطية والتنمية. في سياق عالم اليوم، تعتمد البلدان الفقيرة في طريقها الى التنمية وتحقيق الديمقراطية، اعتمادا شديدا على تعاون

الدول المتقدمة النمو، التي هي في نفس الوقت ديمقراطيات متقدمة. ولكن التعاون الإنمائي في كثير من الحالات، يقدم للبلدان النامية بشروط تكون في معظم الأحيان غير ذات صلة بالموضوع وغير ملائمة. وعندما تربط هذه الشروط بصفقات التعاون، فإنها تؤثر سلبيا على المتلقين ولا تعزز هدف التعاون لأن الديمقراطيات المختلفة لها خصائص مختلفة نابعة من ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتقليدية معنية. ويسعدنا أن نلاحظ أن الأمين العام قد شدد على هذه الحقيقة في تقريره.

ومابرحت حكومة رئيسة الوزراء الشيخة حسنية، كريمة الشيخ مجيب الرحمن مؤسس بنغلاديش، تحاول، منذ توليها منصبها عقب انتخابات حرة ونزيهة جرت في حزيران/يونيه عام ١٩٩٦، توطيد الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد. وعملا على تعزيز التلاحم والتكامل الاجتماعيين وضمان رفاه الشعب ومشاركته، تعمل بنغلاديش بجدية على تحقيق السلام وتفويض السلطة للهيئات المحلية. وفي هذا السياق، يشرفني القول بأن حكومة الشيخة حسنية تعمل الآن، من خلال البرلمان الوطني لبنغلاديش، على إصدار قوانين تشريعية تضفي طابع اللامركزية على الحكومة المركزية، الأمر الذي يؤدي الى نقل المزيد من الصلاحيات الى هيئات السلطة المحلية المنتخبة ديمقراطيا مثل الاتحادات ومجالس المقاطعات والمحافظات.

إن التزام بنغلاديش بالديمقراطية وسيادة القانون دفعنا الى إيلاء الأولوية لحقوق البشر. ويسعدني أن أبلغ هذه الهيئة الموقرة أن بنغلاديش تعمل الآن على إنشاء لجنة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان تستهدف النزول بقضايا حقوق الإنسان إلى صعيد القاعدة الشعبية لأجل زيادة وعي مواطنينا بحقوقهم. وتؤمن بنغلاديش بالأهمية المركزية التي يتسم بها الحق في التنمية في إطار نظام حقوق الإنسان. وقد شرعنا في برنامج شامل يقوم على الإصلاح وإلغاء القيود التنظيمية.

ولا تزال التنمية الاجتماعية محورا رئيسيا لجميع الاستراتيجيات الإنمائية. هذا بينما يستمر إيلاء الاهتمام والأولوية للتعليم والرعاية الصحية وإشراك المرأة في الإطار العام للتنمية البشرية. كما يجري التركيز على حقوق المرأة وحقوق الطفل. ومن الأمور البارزة دور المجتمع المدني واشتراكه في جهودنا الإنمائية وجهودنا الرامية الى تحقيق الديمقراطية، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية.

إننا نوصي بقوة بأن يحسن المنظمة قدرتها على الاستجابة الفعالة بطلب الدول الأعضاء الدعم بجهودها الرامية الى تحقيق الديمقراطية. ونحن في الوقت ذاته نسلم أيضا بمسؤولية كل بلد من البلدان عن ضمان مراعاة مبادئ هامة مثل حقوق الإنسان، وحرية الفرد، والسلام، والعدالة، والمساواة، وسيادة القانون، والتعددية، والتنمية، وتحسين مستويات المعيشة. وفي هذا الصدد، لا بد أن نضع في الاعتبار أن الديمقراطية تكون في أفضل حالاتها عندما يعبر الشعب عن إرادته تعبيرا حرا ليقرر نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي واشتراكه التام في جميع جوانب حياته. إلا أن علينا أن نتنبه في الوقت نفسه الى عدم تقويض القيم الأساسية للديمقراطية، مثل الانتخابات الحرة والشفافة والتنمية والسلام.

ويسعد وفدي أن يلاحظ أن عملية متابعة تنفيذ التوصيات المعتمدة في بوخارست قد استلهمت مشاريع مثل إنشاء موقع على الشبكة الحاسوبية، وقاعدة بيانات، وسجل، ومنبر ديمقراطي. كما يسعدنا أن نلاحظ أن المؤتمر الدولي الرابع سينعقد في بنن. ونحن واثقون من أن المؤتمر الدولي سيتمكن من حشد ما لدى القادة الأفارقة من حكمة ورجحان عقل في دفع عجلة عملية تحقيق الديمقراطية ونشرها في شتى أنحاء العالم.

السيد دياغني (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لمما يسعد الوفد السنغالي أن يضم صوته الى مؤيدي مشروع القرار المتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ومناقشة هذا البند في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة هي في رأي وفد بلادي علامة من علامات العصر وتأكيد مجدد لحقيقة تاريخية هي أن الحاجة الى الديمقراطية لها طابع عالمي.

لقد تسارعت مع مضي الزمن، مسيرة الشعوب نحو الحرية والديمقراطية وشددت على ما للإنسان من حق طبيعي في التمتع بالحرية وتسيير شؤون حياته ديمقراطيا. إن التاريخ الحديث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة يعلمنا، بل يعيد إلى أذهاننا أيضا، أن النظام السياسي سيخفق دائما لو تجاهل مبدأ أساسيا، هو المبدأ القائل بأن الحكومات لا بد أن تستمد سلطاتها

دائما من رضى مواطنيها المعبر عنه بحرية والذي يجب أن يكون أساس شرعيتها. وقبل المبادئ والمؤسسات وأهم منها، نحن نرى أن النظام الديمقراطي هو في الأساس حالة ذهنية، ومجال لازدهار البشرية تنتهي فيه حرية الفرد حيث تبدأ حرية فرد آخر. وهذه هي آراء وفدي بشأن بعض المعالم الأساسية التي تؤثر على إنشاء ثقافة ديمقراطية وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ومن الصحيح والمناسب للأوان أن نشير هنا الى أنه حتى تدوم النظم الديمقراطية، لا سيما في العالم النامي أو البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من اللازم إقامة أساس اقتصادي واجتماعي قابل للبقاء يؤدي الى التحقيق التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبإيجاز فإن الحق في التنمية مكمل ضروري للحقوق المدنية والسياسية. ولذلك، يجب دعم الأبعاد السياسية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار نهج شامل لأن الديمقراطية والسلام والتنمية عناصر يكمل بعضها بعضا وتسهم بالمثل في رفاه الشعوب وتقدمها.

وفي هذا الصدد لاحظ وفد بلدي باهتمام الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأجل دعم جهود الحكومات لتعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويتضمن تقرير الأمين نقاطا مثيرة للاهتمام، لا سيما فيما يختص بالتعاون التقني، وتقديم الدعم للحكم السليم، وإصلاح القطاع العام، وتعزيز النظام القانوني ومكافحة الفساد.

ونحن نأمل كذلك في أن يولى اهتمام أكثر تواصلا للتعاون بين الديمقراطيات التقليدية والديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، لا سيما فيما يتعلق بتبادل الخبرات بشأن سبل ووسائل تحسين نظمنا.

وبما أن الديمقراطية هي مفهوم مثالي، فهي لم تتخذ شكلا نهائيا، بل أنها تتحرك دائما صوب المثالية. والديمقراطية هي باختصار عمل متحرك دائما، يبنى وفقا لتاريخ وثقافات الشعوب.

وختاما، أود أن أشيد بالحكومة الرومانية لمساهمتها الكبيرة في تعزيز هذا الموضوع باستضافة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في بوخارست. وإنني على اقتناع بأن المؤتمر الرابع، المزمع عقده في بنن على أرض أفريقيا، سيتيح الفرصة لإجراء المزيد من التوسيع لما أنجز في بوخارست.

السيد يعقوبو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بنن أن يهنئ الأمين العام على إصدار تقريره (A/53/554) المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة"، والذي يتضمن معلومات مفيدة للغاية لمناقشتنا الحالية.

الديمقراطية هي نموذج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي من الأصول القيمة في التراث المشترك للإنسانية، حيث تقع على المجتمع الدولي مسؤولية وواجب صونها دائما وفي كل مكان. ولهذا السبب يرحب وفد بلدي بجميع المبادرات التي اتخذها الأمين العام، فضلا عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، في جميع أرجاء العالم دعما للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وأود أن أشكر بشدة جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي نظمت برامج تدريبية وحلقات دراسية وغيرها من البرامج في جميع أرجاء العالم لتعزيز ثقافة ديمقراطية في البلدان التي طلبت ذلك.

إن الديمقراطية هي مسعى إنساني يتطلب بذل جهد كبير ويكلف كثيرا، إلا أنها مربحة جدا من حيث السلم الاجتماعي ورفاه الشعوب. والواقع أن ممارسة الديمقراطية تمكننا من إرساء وفاق وسلم اجتماعي دائمين فيما بين مواطني جميع البلدان الذين يتمتعون بالإضافة إلى ذلك بحرية التعبير وينتفعون من المساواة أمام القانون. وهي تتيح التطور الكامل للإنسان بالقضاء على معظم العقبات التي يمكن أن تشاهد في نظم الحكم الأخرى.

ولكي تكون الديمقراطية فعالة حقا وتكفل التطور الكامل للفرد، يجب أن تقوم على معايير أساسية معينة أهمها، في رأي وفدي، محو الأمية ووعي الشعب لحقوقه وواجباته. وفي الواقع، لا يمكننا أن نتصور حقا ازدهار الديمقراطية حين يكون الشعب بأكمله أميا وغير متعلم، أو حين يصعب على المواطنين الإعراب عن آرائهم بشأن الخطط الاجتماعية المتعددة التي يعرضها عليهم المرشحون للمناصب التي تشغل بالانتخاب.

ولهذا السبب فإن بلدي، في برنامجه لإرساء الديمقراطية، يعلّق أيضا أهمية كبيرة على جانب التدريب، وأهم من ذلك، على جانب محو أمية تلك الطبقات من السكان التي لم يتح لها الوصول إلى التعليم المدرسي.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشكر شركاء بنن في التنمية، الذين يعملون في مجال التعليم عموما ومحو الأمية خاصة.

وأود كذلك اغتنام هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي أن يزيد مساعدته لبلدي لبلوغ هدفه المتمثل في توفير التعليم الأولي لجميع أطفال بنن في المستقبل القريب، بغية تعزيز ديمقراطية دائمة في البلد. علاوة على ذلك، يظل وفد بلدي على اقتناع بأن مجرد الوفاء بمتطلب الانتخابات الدورية لا يكفي، ولا يمكن على الإطلاق أن يكون أمرا حاسما في إرساء ديمقراطية دائمة وضمانها في بلد ما، وخاصة في بلد نام.

وهنا يأتي دور مسؤولية المجتمع الدولي في جهوده المبذولة دعما للجهود التي تبذلها الديمقراطيات الناشئة لإرساء ديمقراطية دائمة عن طريق تنمية اقتصاد مستدام يتيح لجميع المواطنين بلا استثناء الحصول على الحد الأدنى اللازم من الحياة الكريمة.

والواقع أن أغلب الديمقراطيات الناشئة يتطور في بيئة اقتصادية هشة، إلا أن كلنا يعلم أن الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية - الحد الأدنى من الأساسيات المادية - هو شرط أساسي لازم من أجل ترسيخ ثقافة ديمقراطية حقيقية.

إن الانتخابات الدورية، وهي أساس الديمقراطية، مكلفة وتستوعب نسبة عالية من الميزانيات الصغيرة لبعض الديمقراطيات الناشئة. وهذا يعني لجوءا دائما إلى طلب المساعدة من المجتمع الدولي بالنسبة إلى البلدان التي بالمراحل الصعبة لتوطيد التجربة الديمقراطية.

إن بلدي، بنن، الذي التزم منذ عام ١٩٩٠ بهذه التجربة الديمقراطية السامية، يسعى جاهدا لإنشاء ثقافة ديمقراطية تتخلل جميع طبقات المجتمع. وبالتالي فإن حكومة بنن، في إطار سعيها لتحقيق الحكم الجيّد، نفذت برنامجا واسعا لمكافحة الفساد الذي يمثل ظاهرة ذات آثار ضارة ومفسدة، معروفة جيدا، على اقتصاد البلدان. وشجعت السلطات الحكومية على تعدد مصادر المعلومات، حيث يعني ذلك أن سلطات الدولة لم تعد تحتكر المعلومات. وعلاوة على ذلك، بغية إشراك جميع المواطنين على نحو أفضل في إدارة الشؤون العامة، بدأت الحكومة إصلاحا في الإدارة الإقليمية يهدف إلى تحقيق اللامركزية. وهذا الإصلاح، الذي سيمكن من انتخاب الموظفين الرسميين المحليين على مستوى القواعد الشعبية، الذين سيكونون بالطبع مسؤولين أمام من يصوتون لهم، قد بلغ الآن مرحلة متقدمة.

ومرة أخرى، أود أن أتقدم، باسم حكومة بنن، بأصدق الشكر لمن يدعمون هذا المشروع من شركائنا في التنمية، لأن بلدي يرى أنه هام جدا لغرس الثقافة الديمقراطية في بنن.

ويود وفد بلدي أن يشكر المجتمع الدولي ويشيد به للنتائج التي تحققت خلال المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في بوخارست في الفترة من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وفوق كل شيء، للدعم الجماعي الذي لقيه ترشيح بنن لاستضافة المؤتمر الرابع الذي سينعقد في كوتونو في عام ٢٠٠٠. بالإضافة إلى ذلك، يسرنا أن نبلغ الجمعية العامة بالقرار الذي اتخذه وفد الكاميرون الشقيق بالانضمام إلى المقدمين العديدين لمشروع القرار A/53/L.38، الذي نأمل أن يعتمد بدون تصويت، شأنه في ذلك شأن القرارات المشابهة في الماضي.

إن حكومة بلدي قد بدأت بالفعل التحضيرات من أجل عقد هذا المؤتمر بطريقة كفؤة على أرض أفريقيا للمرة الأولى. وهذه علامة على التضامن مع الديمقراطيات الأفريقية الناشئة وإظهار لحسن النية تجاهها.

وفي الختام، أود أن أثني ثناء عطرا على البعثة الدائمة لرومانيا على ما أبدته من تعاون ودي وسخي مع وفد بلادي في سياق هذه التحضيرات. وكما كان حال بنن على الدوام، فإنها تعول على الاسهامات الهامة التي يقدمها المجتمع الدولي، والأمين العام، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركاء في الجماعة الإنمائية لإنجاح المؤتمر الذي سيشكل رصيدا للمجتمع الدولي في جهوده من أجل توطيد الثقافة الديمقراطية في أنحاء العالم.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد اتسمت فترة التسعينات في أفريقيا بنشوء حركة قوية من أجل تحقيق الديمقراطية الليبرالية بحيث أن الانتخابات حددت إيقاع الحياة السياسية في القارة. وفي بلدي، بوركينا فاصو، عقدت الانتخابات الرئاسية قبل أيام قليلة فقط. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يجري عد الأصوات في الانتخابات لعضوية المجلس التشريعي التي جرت يوم أمس. وفي الشهر القادم، كانون الأول/ ديسمبر، ستجري أيضا انتخابات رئاسية في غابون وغينيا. وفي ١٩٩٩، من المقرر إجراء أربعة انتخابات رئيسية على الأقل، في الجزائر وجنوب أفريقيا وغينيا - بيساو والنيجر. وبعبارة أخرى، أصبحت الديمقراطية التعددية ضرورة أساسية.

إلا أنه لا يزال يتعين عمل الكثير، وما على المرء إلا أن يتذكر أنه قبل ٢٠ سنة، أي في سنوات السبعينات، وأثناء فترة اتسمت بالطابع العسكري المتشدد للأنظمة في أفريقيا، فإن دولتين فقط في غرب أفريقيا - السنغال وبوركينا فاصو، التي كانت تُسمى آنئذ بفولتا العليا - كانتا تمارسان التعددية الحزبية، مع ما كان يحف بذلك من خطر كبير. ولم يكن إلا مع مجيء التسعينات أن أخذت معظم الحكومات الأفريقية - بناء على نصيحة دول الغرب، التي كانت تربط المساعدة آنئذ بالطابع الديمقراطي للحكومات - بتناول دوائها. واليوم، أصبح معظم هذه الأنظمة ديمقراطيا، ولن يكون مفاجأة لأحد إن لم يبق هذا النوع من الإنجاز على حاله أبدا.

والحق أننا جميعا نعرف أن إقامة الديمقراطية عملية تنفذ تدريجيا، نظرا لما تواجهه من مقاومة شديدة وما يعرقل ازدهارها من عوائق عديدة. فعلى سبيل المثال، أن العادات المكتسبة في الاستفراد الخالص بالسلطة لا تقبل عن طيب خاطر بنقل السلطات، الذي يُشكل ركيزة الديمقراطية. وهناك أيضا الأعباء الاجتماعية، بل إن هناك الحجة الفلسفية التي تشكك في كون الديمقراطة التمثيلية تتلاءم مع الحضارة الأفريقية. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تأييد جهود الحكومات من أجل تشجيع وتعزيز هذه الديمقراطيات الجديدة.

وتقرير الأمين العام المعروض علينا، الذي نُرحب به لما اتسم به من وضوح وما اشتمل عليه من مقترحات تثير الاهتمام، يُعد مساهمة هامة في هذا المضمار. فلا يمكن لأية ديمقراطية أن تزدهر في كنف الاضطراب والمجابهة الاجتماعية. ولقد أخذت الأمم المتحدة ذلك بعين الاعتبار من خلال ضمان استتباب السلام في بعض الدول الأعضاء لكي يتاح المجال أمام إجراء الانتخابات دونما عائق. فبعثات الأمم المتحدة في هايتي والبوسنة والهرسك أتاحت إجراء عقد انتخابات سلسة فيهما. وبالمثل، فإن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تُسهل تنظيم استفتاء بشأن حق تقرير المصير في ذلك البلد. وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى تقدم الدعم التقني والمشورة في تنظيم الانتخابات في ذلك البلد.

وكذلك اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بعمل الكثير من أجل زيادة الوعي، ولا سيما من خلال تعبئة المجتمع المدني ومشاركته في الممارسات الديمقراطية. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن مراكز الإعلام التابعة للأمم المتحدة اضطلعت ولا تزال تضطلع بدور رئيسي في تثقيف المواطنين ووسائط الإعلام. ومساعدة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية واضحة للعيان أيضا وتلقى تقديرا كبيرا. ويشير تقرير الأمين العام إلى وجود ١٤٠ طلبا للمساعدة الانتخابية منذ ١٩٨٩.

والتزام منظومة الأمم المتحدة بتقديم المساعدة للحكومات من أجل تعزيز وتعضيد الديمقراطيات الجديدة غني عن البيان. ومع ذلك، نود أن نؤكد على جانبين هامين نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي له أن يوليهما أقصى الاهتمام.

أولا، نعتقد أن من الجوهري أن تزيد الأمم المتحدة من مساعدتها في مجال حقوق الإنسان، لأن الديمقراطية الحقة تتطلب احتراما صارما لهذه الحقوق، فإنكار حقوق الإنسان، التي تُشكل الركائز الأساسية للمجتمع، يؤدي إلى انتفاء الديمقراطية. فمن لا يحترم حقوق الإنسان لا يمكن له أن يفهم نجاعة الديمقراطية. ويجب أن تتركز إجراءات الأمم المتحدة في هذا المجال على تعزيز الثقافة الديمقراطية. ويمكن للمؤسسات المتخصصة داخل المنظومة أن تضطلع بدور حاسم في هذا الصدد.

وثانيا، نرى أن من الملح أن تلفت الأمم المتحدة انتباه المجتمع الدولي إلى أهمية المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي سيعقد في العام ٢٠٠٠. ذلك أنه بعد المؤتمرات الثلاثة التي عُقدت في وقت سابق، والتي تركت أثرا إيجابيا على النظام السياسي العالمي بسبب الاهتمام الكبير الذي أولي

لمتطلبات الديمقراطية، ستكون لهذا المؤتمر أهمية قصوى لأنه سيفسح المجال أمامنا لتلخيص جميع الجهود التي بُذلت حتى الآن من أجل حماية وتعزيز الديمقراطيات الجديدة وتحديد مشاريع جديدة. وأفريقيا ممتنة للأمم المتحدة لكون المؤتمر سيعقد على الأرض الأفريقية.

وبنن، المكان الذي وقع عليه الاختيار، يمثل رمزا مناسبا لأن هذا البلد الشقيق، بعد أن تخلى عن الماركسية اللينينية، أصبح رائدا في مجال الديمقراطية، من خلال افتتاح سلسلة من المؤتمرات تخدم تطلعات معظم الدول الأفريقية في عملها لإقامة الديمقراطية في نظمها السياسية. ولذا، فإنني أحث الجمعية العامة على أن تقدم دعمها الكامل لمشروع القرار A/53/L.38.

السيد كاستروب (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلادي أن يؤيد البيان الذي أدلى به لتوه ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبصفة خاصة، تؤيد ألمانيا تأييدا تاما التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وتوطيدها في أنحاء العالم وتدعم بصورة كبيرة الأنشطة المؤيدة للديمقراطية الواردة في ذلك البيان.

وإن اهتمام ألمانيا الشديد بمسألة تعزيز الديمقراطيات وتوطيدها يتجاوز كثيرا تقديم الدعم المعنوي والمادي لبلدان ثالثة. والواقع، أن سقوط جدار برلين قبل تسع سنوات وضعنا في عداد أولئك الذين تمثل استعادة الديمقراطية بالنسبة إليهم تحديا يوميا في بلدنا.

والثورة السلمية التي حدثت في ألمانيا الشرقية ستظل دائما مصدر فخرنا نحن الألمان. فقد أحدثها الشعب بأسلوب خال من العنف، من خلال التعبير العلني المتواصل عن إرادته.

وتوحيد ألمانيا ينبغي أن يفهم باعتباره جزءا من التطور نحو توحيد أوروبا. ذلك أن العمليتين كلتيهما تقومان على الإيمان الراسخ بحقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، واحترامها التام. ولكن بناء وصون هذه الأسس للوحدة الألمانية والأوروبية ليس بالمهمة السهلة. ونحن نعلم أن مجيئ الديمقراطية كثيرا ما يخلق توقعات كبيرة لا يسهل تحقيقها.

واذا نظرنا إلى الحالة في الولايات الاتحادية الجديدة، ندرك أن إعادة بناء الاقتصاد والمؤسسات لن تكون وحدها العملية الطويلة، ولكن معها أيضا تنمية إحساس أقوى بالانتماء. وستضع الحكومة الألمانية الجديدة استراتيجية لتعزيز الولايات الاتحادية الجديدة. وقد أعلن المستشار الاتحادي غيرهارد شرودر أنه سيشترك شخصيا بعملية إعادة تعمير الولايات الاتحادية الجديدة. وفي معرض ثنائه على ما مر به الألمان الشرقيون وما أنجزوه، أكد المستشار شرودر على أن

> "ما يتحلى به الألمان الشرقيون من الشجاعة المدنية، ومن روح الابتكار ونزعة التجديد يمكن، بل وينبغي، أن يتعلم منه الكثيرون في الغرب شيئا أو شيئين. فالشعب في الولايات الجديدة يمتلك خبرة كبيرة في أساطير السياسات الحزبية وحقائقها معا. ومن حقه أن يعرف ما هي المشاكل القائمة وما هي الحلول المتوفرة لها - ثم يطالب بأن نعجل بمعالجتها".

وتقاسم بعض خبراتنا الألمانية مع الجمعية لا يعني بأي حال أن تعزيز وتوطيد الديمقراطية بالنسبة لألمانيا أصبح مجرد استبطان داخلي. بل على العكس، إن خبراتنا الخاصة تتيح لنا فهما أفضل للمشاكل المادية والمؤسسية والنفسية التي ينطوي عليها الأمر.

إن ارتباطنا بحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ومشاركتنا في المؤتمرات الدولية والاجتماع الوزاري الذي نظم مؤخرا لمتابعتها؛ ودعمنا لبرامج التحول الديمقراطي التي تقودها الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي؛ وبرنامجنا الوطني الخاص للتحول الديمقراطي؛ وأخيرا وليس آخرا، مساندتنا لمشروع القرار الذي قدمته رومانيا، كل تلك الأمور تمثل برهانا حيا على التزامنا الراسخ والجوهري بقضية تعزيز الديمقراطيات وتوطيدها.

وختاما، اسمحوا لي بأن أشاطر الجمعية جانبا من خبرتنا الوطنية يبدو لي أنه ذو أهمية خاصة. وهو أن الديمقراطية ليست وصفة سريعة لعلاج المشاكل المستعصية لنظام اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي. ولكنها العلاج الوحيد الذي من المرجح أن يسفر عن حلول دائمة، والطريقة الوحيدة لضمان معالجة المشاكل التي قد تنشأ في المستقبل بطريقة عادلة ومنصفة،

وأفضل وسيلة لبث الإحساس من جديد بالغاية المشتركة في شعب فرقه التاريخ.

وبهذه الروح، فإن ألمانيا مهتمة بمواصلة تعاونها مع الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. وإذ نشكر رومانيا بوصفها الرئيس الحالي للمؤتمر الثالث للديمقراطيات الجديدة والمستعادة، نعرب لحكومة بنن عن أخلص أمنياتنا في اعتزامها استلام الشعلة من رومانيا.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الموجز والشامل عن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز الديمقراطيات الجديدة والمستعادة. وأعتقد أن الأمين قد أفلح في أن يقدم في تقريره استجابة مفيدة لطلبنا إليه إعداد تقرير يمكن الأمم المتحدة من الاستجابة على نحو فعال ومتكامل لطلبات الدول الأعضاء للمساعدة في ميدان التحول الديمقراطي.

وتقرير الأمين العام لا يمثل سجلا ممتازا للجهود الجماعية للعديد من الديمقراطيات الجديدة والمستعادة في سبيل تعزيز حكوماتها الديمقراطية، ولكنه شهادة على أن عملية تحقيق الديمقراطية هي موضوع يمس جميع جوانب الحكم وبناء الدول وأن الديمقراطية ليست مفهوما مجردا أو مبهما، ولكنها واقع عملي وعنصر أساسي في القيادة الوطنية العادلة والكيسة.

وفي هذه السنة احتفلت الفلبين بالذكرى المئوية لتذوقها الديمقراطية لأول مرة كدولة مستقلة. ففي عام ١٨٩٨ كافحت الفلبين من أجل استقلالها ونالته وأقامت حكومة ديمقراطية. غير أن قوى داخلية وخارجية بعيدة عن الديمقراطية عملت على ضمان أن تكون تجربتنا كدولة ديمقراطية تجربة صعبة.

وقبل اثنتي عشرة سنة، في عام ١٩٨٦، أنشأنا، نحن كأمه وشعب، وبصوت واحد ومتحد، عن طريق كفاحنا السلمي في ثورة "قوة الشعب"، الديمقراطية التي نتمتع بها اليوم. وفي عام ١٩٨٨، بعد عامين من إقامتنا للديمقراطية في الفلبين، نظمنا مع حفنة من الدول الأخرى أول اجتماع للديمقراطيات الجديدة. ولم يكن ذلك الاجتماع الأول مكانا للتعبير عن آمالنا وتطلعاتنا العالية لانتشار الديمقراطية في جميع أرجاء العالم فحسب، ولكنه ساعد أيضا في تعزيز وتقوية ديمقراطيتنا الهشة والغالية الثمن.

وخلال هذه السنة أيضا التي تشهد الذكرى المئوية لاستقلال الفلبين، عزز الشعب الفلبيني التزامه بالديمقراطية من خلال اختياره لقادته الوطنيين عن طريق انتخابات شعبية. وفي هذا الوقت يصبح تعزيز مثلنا الديمقراطية أكثر أهمية لأننا اليوم في منطقتنا لا نزال في طور النقاهة من مشاكل اقتصادية بلغت حجم الأزمة. وقد دل التاريخ على أن الأزمة يمكن في بعض الأحيان أن تنتج عنها إغراءات قوية بالتنازل عن المبادئ الديمقراطية. ونحن لن نستسلم لما يظهر أن التاريخ يمليه علينا.

وفي كل يوم يمر، يزداد توافق الآراء الدولي على أن اتباع أسلوب الحكم الديمقراطي هو الطريق إلى المستقبل، تماما مثلما ظلت تزداد أعدادنا في حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقد أصبحت أحلام وتطلعات مؤتمرنا الأول تتحول إلى واقع. ولا تزال أعدادنا تتزايد مثلما يواصل التزامنا الجماعي بالديمقراطية التنامي.

ولا تزال أيضا مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى من وطنية ودولية تتنامى. وينبغي أن تنطوي عملية تحقيق الديمقراطية على قيام شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وما فتئت مشاركة جميع هذه القطاعات في تنام، ونحن نتطلع أيضا إلى تبادلات وتفاعلات أكثر نشاطا فيما بين هؤلاء الشركاء عندما نلتقي مرة أخرى - في أفريقيا هذه المرة، في كوتونو، بنن - للمؤتمر الرابع في سنة ٢٠٠٠. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لحكومة رومانيا على استضافتها المؤتمر الثالث، وكذلك للبعثة الدائمة لرومانيا في نيويورك على العمل الممتاز الذي أنجزته ولا تزال تنجزه في هذا الشأن.

لقد قالت شعوب مختلفة بأساليب عديدة وفي مختلف اللغات أن اليقظة الدائمة هي ثمن الحرية. وينبغي ألا نعتبر مكاسبنا الديمقراطية أمرا مفروغا منه. ومشروع القرار الذي عرضته علينا رومانيا اليوم، وتقرير الأمين العام لا يمثلان فقط نتيجة مباشرة لدعوتنا إلى قيام علاقة قوية ومفيدة بين الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة والأمم المتحدة، ولكنهما يمثلان أيضا التزامنا السياسي الجماعي بتعزيز المثل العليا لحركتنا والمعتقدات الأساسية للديمقراطية.

ولذلك يجب أن نواصل العمل كدول منفردة وكمنظمة من أجل تعزيز مكاسبنا الديمقراطية. ولا بد من أن نواصل حوارنا ونعالج الموضوعات والمشاكل المحددة المتصلة بالحكم الديمقراطي الصالح.

في هذا الصدد، ونيابة عن الفلبين حكومة وشعبا، يشرفني أن أعلن أن الفلبين، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى كرست نفسها لمبادئ الحكم السليم، ستستضيف في العام القادم المؤتمر العالمي المعني بشؤون الحكم. والمؤتمر، المقرر عقده في مانيلا من ٣١ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، سيجمع في توازن جيد بين الأفراد ذوي النفوذ في قطاع من الخدمة العامة، والوسط الأكاديمي، وقطاع الأعمال، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، ليتناول مسائل محددة متعلقة بشؤون الحكم.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأدعو الأعضاء إلى إرسال ممثلين إلى هذا المؤتمر العالمي المعني بشؤون الحكم. ونعتقد أن هذا المؤتمر سيسهم في جعل المؤتمر الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في بنن أكثر أهمية ويقربنا من تحقيق الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر قمة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في بداية الألفية الجديدة.

السيد يل، تشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن عملية تحقيق الديمقراطية هي أحد العوامل البالغة الأهمية التي حددت الحياة السياسية للمجتمع الدولي، بخاصة في العقدين الماضيين، لأن الديمقراطية مسلم بها باعتبارها هدفا معياريا للعالم كله.

وبالنظر إلى وجود العولمة، التي هي مظهر رئيسي آخر من مظاهر عصرنا الحالي، يبدو تحقيق ذلك الهدف أكثر احتمالا حيث يمكن أن تستخدم الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التي تواجه مشاكل محددة متماثلة التجربة العالمية في تحقيق الديمقراطية، على نطاق واسع من أجل التصدي للصعوبات المشتركة في عملية الانتقال على نحو أفضل.

وينبغي عدم التقليل من أهمية دور الأمم المتحدة في مساعدة هذه البلدان في تدعيم جهودها في مجال تحقيق الديمقراطية. ولذلك، يرحب وفد بلدي بارتياح بتقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/53/554، الذي يضع الخطوط العريضة لسلسلة من الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة في مجالي تحقيق الديمقراطية وشؤون الحكم.

وأوكرانيا، من جانبها، على استعداد دائما للتعاون مع البلدان الأخرى، وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المناسبة في تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعني بالديمقراطية والتنمية الذي عقد في بوخارست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

ومن الأمثلة الحديثة لذلك التعاون المثمر بين بلدي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي أشير إليها في تقرير الأمين العام، هو المؤتمر الإقليمي المعني بموضوع "حقوق الإنسان من أجل التنمية البشرية" الذي عقد في مدينة يالطا، بأوكرانيا، في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وقد نظم هذا الحدث الدولي باعتباره جهدا مشتركا من جانب حكومة أوكرانيا والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وجمع وفودا من حوالي ٣٠ بلدا في أوروبا الوسطى والشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى. وأهمية مؤتمر يالطا تكمن في التوصيات التي وضعت بشأن حماية حقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص بشأن تنمية المؤسسات وتبادل الخبرات في مجال حقوق الإنسان، وكذلك إسهامه في وضع أولويات العمل على المستوى الوطني.

وبلدي يعتبر أن الهدف النهائي لعملية تحقيق الديمقراطية ينبغي أن يكون تحقيق الاستقرار والنظام سياسيا واقتصاديا واجتماعيا استنادا إلى المبادئ العالمية المرسخة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر الوثائق الدولية ذات الصلة.

وأوكرانيا، التي بدأت السير على طريق التحول الديمقراطي منذ سبع سنوات، دللت بوضوح على تطلعها الثابت إلى أن تصبح دولة تتحقق فيها إمكانات كل فرد على أكمل وجه ويمكن لكل فرد فيها أن يرى مكانه الخاص به في عمليات بناء الدولة الأوكرانية. والانتخابات البرلمانية التي جرت في بلدي في الربيع الماضي أكدت أن غالبية الشعب الأوكراني تواصل تأييدها للسير على الطريق نحو إيجاد دولة ديمقراطية منحاها اجتماعي وتخضع لحكم القانون.

والمبادئ الأساسية لدستور أوكرانيا الجديد، الذي اعتمد منذ عامين، وضعت لزيادة تعزيز وحماية الديمقراطية وجعل التحولات إلى اقتصاد السوق غير قابلة للرجوع فيها. والخطوات الهامة في اتجاه تعزيز إرساء الديمقراطية في المجتمع كانت إنشاء أداتين وطنيتين هامتين. المبعوث البرلماني لحقوق الإنسان، أو "أمين المظالم". وقد عين مؤخرا للقيام بالمراقبة البرلمانية على إعمال حقوق الإنسان والحريات في البلد؛ والمحكمة الدستورية المستقلة التي أنشئت لضمان المراعاة الدستورية لحقوق الإنسان في أوكرانيا.

إن عضوية أوكرانيا في مجلس أوروبا وانضمامها إلى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان دليلان ناصعان آخران على تحركها نحو إرساء الديمقراطية في جميع جوانب الحياة الاجتماعية. والإصلاح المستمر للنظام القانوني الأوكراني لجعله متفقا مع المعايير الدولية القائمة بما في ذلك، في جملة أمور، تلك الخاصة بمجلس أوروبا، يتمشى مع روح مؤتمر بوخارست.

ويعتقد وفد بلدي أن آلية المتابعة التي وضعها مؤتمر بوخارست ينبغي أن تساعد البلدان المعنية في تجميع وتبادل الخبرات وفي الممارسة الأفضل لتعزيز عملية تحقيق الديمقراطية. ونحن نعتبر أن هذه الآلية أداة دولية هامة للغاية لتنفيذ توصيات مؤتمر بوخارست، التي تلتزم بها أوكرانيا.

في هذا الصدد، رحبنا بعقد الاجتماع الوزاري للدول المشاركة في المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في نيويورك يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر من هذا العام في إطار الدورة الحالية للجمعية العامة. ونعتقد أنه كان فرصة جيدة لدراسة ومناقشة التقدم المحرز في ميدان تحقيق الديمقراطية، وإسهاما عمليا في عملية المتابعة. وكان أيضا مناسبة ممتازة للاعتراف بالدور الكبير الذي تقوم به حكومة رومانيا في هذا المسعى.

في الختام، أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لأن المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة سيعقد في عام ٢٠٠٠ على القارة الأفريقية. ونحن نقدر العرض السخي الذي قدمته حكومة بنن لاستضافة ذلك المحفل. كما أننا مستعدون للعمل بشكل نشط في العملية التحضيرية حتى نضمن نجاحه.

السيد سكوادرون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن المصالح الوطنية لأي بلد يخدمها على أفضل وجه نمو الديمقراطية في كافة أنحاء العالم. فالديمقراطية تشجع وتعزز حكم القانون واحترام حقوق الإنسان والاستقرار السياسي والاجتماعي والنمو الاقتصادي ولكن إرساء الديمقراطية يتطلب كفاحا طويلا والتزاما دائما بتحقيق هذا الهدف. ونحن نشيد بمبادرتي رومانيا المتمثلتين في عرض مشروع القرار قيد النظر اليوم واستضافة المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في العام الماضي. وكما قالت وزيرة الخارجية أولبرايت في خطاب ألقته في منظمة الوحدة الأفريقية فإن الديمقراطية عمل جار دائما وفي كل مكان.

وأي سياسة لتعزيز الديمقراطية لا بد وأن ينصب قدر كبيرا من التشديد فيها على الانتخابات المتعددة الأحزاب. والبلدان التي خرجت من صراع أو من ماض اتسم بالقمع تواجه مهام إنمائية ملحة في جميع القطاعات: الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ولئن كانت التنمية الاجتماعية والاقتصادية تحدث غالبا من خلال عملية طويلة الأجل فإن التطور في القطاع السياسي يجب أن يكون عاجلا. والانتخابات هي المعالم المبكرة الضرورية على طريق التطور السياسي، والطريقة الرئيسية التي يعبر بها الناخبون عن إرادتهم. لذا تدعم الولايات المتحدة مشاريع الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية في جميع أنحاء العالم. والاستجابة السريعة من جانب شعبة المساعدة الانتخابية لاحتياجات نيجيريا مؤخرا تثير الاعجاب.

وغالبا ما يخرج المواطنون في الدول الديمقراطية الجديدة بعد مشاركتهم في الانتخابات بانطباع هو أن التنمية الديمقراطية قد تعثرت أو انتهت. ومهما كان للانتخابات من أهمية باعتبارها عنصرا أساسيا في تحقيق الديمقراطية إلا أنه لا ينبغي لأحد أن يتوقع أن تكون الانتخابات علاجا فوريا لمجتمعات ما بعد انتهاء النزاع أو للديمقراطيات الهشة. ففي بعض الأحيان تسفر الانتخابات الحرة والنزيهة عن نظم غير تحررية تعارض استمرار نفس النظام الذي أتى بها إلى السلطة. والديمقراطية الحقيقية لا تتحقق بانتخابات واحدة ولكنها تتطلب عدة عناصر بما في ذلك تتابع الانتخابات الحرة النزيهة، ووجود مجتمع مدني، ومواطنون واعون، وقضاء مستقل، وصحافة حرة، ومعارضة مخلصة، واحترام لحقوق الإنسان ولسيادة القانون.

وهذان المبدآن الأخيران، وهما احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، مترابطان على نحو دائم وينبغي أن يكونا دائما الهدف الرئيسي لأي سياسة تؤيد الديمقراطية كما أن سيادة القانون المعززة أمر ضروري لصون الحريات الأساسية وحماية الأقليات العرقية والدينية وتشجيع مساءلة الحكومة وتوفير الاستقرار الاجتماعي والإطار القانوني اللازم للتنمية الاقتصادية.

أخيرا علينا أن نكون يقظين فنرفض النظريات المشوهة التي تقول إن الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالنسبة لمواطني بعض الدول، لا توجد إلا في المستقبل البعيد أو أنها لا تلائم ثقافتهم. إن من حق جميع المواطنين في العالم أن ينظم حياتهم هذان المبدآن الثابتان، احترام حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون. والديمقراطية التي تمارس عمليا.

السيد فولسي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تؤيد إيطاليا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، بشأن هذا البند. إلا أنني أود أن أدلي بملاحظات إضافية بشأن عدد من المسائل التي نعلق عليها أهمية خاصة.

إن تدعيم النظم الديمقراطية الجديدة والتي هي بحكم طبيعتها نظم ديمقراطية هشة، هو من أكبر وأهم التحديات في وقتنا الحالي. والتطورات التي شهدناها في السنوات القليلة الماضية تبين دون أدنى شك أن الحكومات الديمقراطية التي تقوم على أساس مشاركة جميع المواطنين في الحياة السياسية لا تمثل فحسب النظام الذي يستجيب على أفضل نحو لتطلعات كل البشر الطبيعية إلى الحرية، ولكنها تعد أيضا أكثر أشكال الحكومات كفاءة ورشدا.

لذلك من الضروري أن تمد الأمم المتحدة يد العون للدول الأعضاء، في هذه العملية بمساعدتها في إقامة حكومات أكثر فعالية وأكثر انصافا لشعبها، وفي تقوية مجتمعها المدني، والأمم المتحدة مطالبة على نحو متزايد ببدء برامج وأنشطة تعزز ثقافة الديمقراطية بالمساعدة على التفاوض لتسوية النزاعات وتنفيذ تلك التسويات وبذل جهود لاحقة لمساعدة البلدان في إعادة بناء مؤسساتها وفي توطيد دعائم السلم.

وهذه العملية ليست بأي حال من الأحوال عملية بسيطة. ولدينا العديد من الأمثلة التي تبين أن الطريق صوب بناء نظام ديمقراطي قوي وفعال مليء بالمنحنيات والمنعرجات، ويكون في بعض الأحيان محفوفا بالمخاطر. والمجتمعات التي تنشأ بعد فترات طويلة من الحكم الاستبدادي تتسم حتما بأوجه ضعف هيكلي. ويمكن التغلب على أوجه الضعف هذه بأفضل طريقة من خلال المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي. وقد بدأت في الأمم المتحدة، بفضل الجهود الرائدة لعدد من البلدان، عملية لتوفير المساعدة للديمقراطيات الجديدة بطريقة منتظمة. ويركز تقرير الأمين العام بحق على مسائل معينة لها أهمية حيوية بالنسبة إلى جهود تعزيز الديمقراطية. ومن بين هذه الجهود اسمحوا لي أن أركز على التالي:

أولا، هناك المساعدة الانتخابية، والأمم المتحدة تقوم تدريجيا، ولكن باطراد بتطوير نظام محسن للمساعدة الانتخابية، والمراقبة. وهذه مسألة شديدة التعقيد لأن الانتخابات وقت حرج في بناء أي نظام ديمقراطي. ولذلك ينبغي أن تحدد بعناية إجراءات تقديم المساعدة حتى نتجنب حتى أدنى ظل من الشك في أي تدخل غير ملائم وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تنظر في الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة تحسين هذا العنصر الحاسم في استراتيجيتها لدعم جهود الحكومات تعزيزا للديمقراطية.

ثانيا، هناك وسائط الإعلام الحرة والمستقلة ودورها. وغني عن البيان أن الحرية والتعددية شرطان أساسيان للديمقراطية وأن تنمية صحافة حرة ومسؤولة أمر ضروري لتحقيق الديمقراطية الفعالة. وفي الأسبوع الماضي عقد هنا في المقر محفل الأمم المتحدة الثالث للتلفزيون العالمي بمشاركة متزايدة من العاملين في وسائط الإعلام في أوروبا وأمريكا واليابان والعالم الثالث. ويسعدنا أن نرى أن المبادرة التي اتخذتها إيطاليا منذ ثلاثة أعوام في هذا الميدان تسفر عن نتائج ملموسة ومفيدة.

وأنتقل الآن إلى تعبئة المجتمع المدني. فالتنظيم الذاتي لمختلف قطاعات المجتمع ضروري لتقوية النظام الديمقراطي، وفي هذا الصدد أيضا يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور بنّاء جدا، كما دللت المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام. ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تكون أداة قوية لتعزيز النمو الديمقراطي للمجتمع. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأقول إنه ينبغي لنا جميعا أن نُكرس مزيدا من الاهتمام بالمساهمة التي يمكن أن توفرها المنظمات غير الحكومية لمنظومة الأمم المتحدة ككل. وينبغي لنا أن نبتكر وسائل وأساليب لتحسين تفاعلها مع المنظمة.

وثمة عنصر أساسي ناجع في النظام الديمقراطي هو الثقافة السياسية الناضجة للمواطنين، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التعليم. فتعليم القيم الديمقراطية للأطفال هو الخطوة الأساسية الأولى في هذا الاتجاه. والعمل الذي اضطلعت به منظومة الأمم المتحدة سابقا لتعزيز حقوق الطفل عمل رائع حقا. وبصفتي عضوا في لجنة حقوق الطفل، فإنني شهدت ذلك شخصيا. ولا يمكن للأطفال - الذين هم مستقبلنا ومستقبل العالم - أن ينموا ليصبحوا مواطنين مسؤولين، ولديهم الاستعداد للمشاركة في الحياة الديمقراطية للبلد والقدرة على هذه المشاركة إلا إذا تعززت حقوقهم واحترمت.

وهذه بضعة أفكار فقط في مسألة من أهم المسائل التي تواجه الأمم المتحدة. وتؤيد إيطاليا تأييدا تاما مشروع القرار الذي عرضته سعادة السيدة الينا زامفيريشكو، وزيرة خارجية رومانيا، وانضمت إلى المشاركين في تقديمه، وذلك لإعطاء زخم جديد لهذه المسألة. وسنعمل بتعاون وثيق مع أصدقائنا الرومانيين، ومع المشاركين الآخرين في تقديم مشروع القرار، ومع شركائنا في الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص ومع الدول الأخرى الأعضاء لتحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على دعم جهود الحكومات لتشجيع الديمقراطيات الجديدة والمستعادة وتعضيدها وتعزيزها.

السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن التغيرات التي جرت في السنوات الأخيرة على الساحة الدولية أعطت زخما جديدا لعملية إرساء الديمقراطية على نطاق العالم، مع أن تلك العملية ما زالت بعيدة عن الاكتمال. ويتفق وفد بلدي مع الأفكار التي أعلنها ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه. وعلاوة على ذلك، فإن جمهورية مولدوفا منذ أعلنت استقلالها قبل سبع سنوات ما زالت ملتزمة بإضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع وببناء دولة تستند إلى حكم القانون، تقدر تقديرا كبيرا الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي، ومجلس أوروبا والأمم المتحدة للبرامج في مجال الديمقراطية وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان. وتبذل حكومة بلدي جهودا مستمرة لتنفيذ برنامج عمل فيينا، الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، حيث تشرفت برئاسة وفد جمهورية مولدوفا إلى ذلك المؤتمر.

ولقد حقق بلدي منذ استقلاله تقدما نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة الاجتماعية والسياسية. وأجريت جميع الانتخابات بصورة دورية وكانت حرة ونزيهة، بما فيها الانتخابات البرلمانية المتعددة الأحزاب التي أجريت هذا العام. وبالمثل، فإن الدستور الجديد لجمهورية مولدوفا يضمن دولة تستند إلى حكم القانون والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتحمي تشريعاتنا أيضا حق الأقليات القومية في ممارسة حرية التعبير والتطور الحر لهويتها الإثنية والثقافية والدينية.

إلا أن عملية ترسيخ الديمقراطية في جمهورية مولدوفا قد تضررت بسبب الأنشطة التي يضطلع بها نظام انفصالي في الجزء الشرقي من البلاد والتي تنتهك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين المولدوفيين. والجهود التي تبذلها حكومة بلدي من أجل حسم الحالة بطريقة سلمية في المنطقة ووجهت بتعنّت سلطات تلك المنطقة الانفصالية المعادية للدستور. إلا أننا لا نوافق على أن عملية ترسيخ الديمقراطية كان يمكن أن تعزز النزعة الانفصالية العدوانية في الجزء الشرقي من جمهورية مولدوفا، مع ما يترتب عليها من آثار ضارة على الإصلاح الديمقراطي والأمن الوطني بصورة عامة.

ولا نزال نؤمن بقدرات الديمقراطية على إيجاد العلاج. وإلى ذلك، نعتقد أن وضع وحدات عسكرية أجنبية على أراضي بلد دون موافقته من شأنه أن يعيق على نحو خطير عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة التي ترابط القوات فيها وعلى الدولة التي تنتمي القوات إليها. ونرى أن انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية مولدوفا بصورة تامة ودون شروط من شأنه أن يترك أثرا كبيرا على تقدم عملية ترسيخ الديمقراطية في أنحاء البلاد.

وبالرغم من جميع الصعاب والآثار السلبية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والمالية، فإن حكومة جمهورية مولدوفا عاقدة العزم على مواصلة عملية الإصلاح الديمقراطي والانتقال إلى اقتصاد السوق. والديمقراطية كنظام للحكومة لا يمكن تصوره دون تنمية مستدامة، ويتعيّن على الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في تحقيق هذا الهدف.

وكان تركيز عملية المتابعة للمؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة قد انصبّ على موضوع الديمقراطية والتنمية، أولا في بوخارست، ثم في نيويورك. ويرحب وفد جمهورية مولدوفا بتقرير الأمين العام. وإننا نشجع تأييد منظومة الأمم المتحدة لجهود الحكومات الرامية إلى تعزيز وتعضيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، من خلال أساليب مبتكرة تشدد على الوسائل التي يمكن فيها للأمم المتحدة أن تستجيب بفعالية وبطريقة متكاملة لطلبات الدول لتقديم المساعدة في مجالي الحكم السديد وترسيخ الديمقراطية. ونرحّب بقرار حكومة بنن استضافة المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

ويؤكد وفد بلدي من جديد تأييده لمشروع القرار A/53/L.38، الذي عرضه وفد رومانيا باسم المشاركين فيه، ويحدونا الأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سيماكولا كيواندوكا (أوغندا).

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): ترحب مملكة سوازيلند بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/554 بشأن بند جدول الأعمال الذي نناقشه اليوم. كما يلاحظ وفد بلادي مع الارتياح أن الأمم المتحدة، منذ آخر تقرير عرض على الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، اتخذت خطوة كبيرة باتجاه تنفيذ وتحديد السبل والوسائل الكفيلة بتمكين المنظمة من الاستجابة بشكل فعال للطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء التماسا للمساعدة في ميدان التحول إلى الديمقراطية، من خلال آلية لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي الثالث للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، المعني بالديمقراطية والتنمية، المعقود في بوخارست، في عام ١٩٩٧. وتحقيقا لهذه المبادرة يسعدنا أن نلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشأ مواقع على الشبكة الإلكترونية خاصة بالتحول الديمقراطي وشؤون الحكم. ونرى في ذلك تطورا هاما ستتمكن بفضله جميع الدول الأعضاء من الوصول إلى معلومات عن خبرات بعضها البعض ومن تشاطر هذه المعلومات.

إن النظام الديمقراطي المثالي والسليم يكفل احترام كرامة الإنسان، ولا يمكن أن تقوم الديمقراطية إذا لم تحترم كرامة الإنسان. وفي هذا الصدد، تعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان على رصد تنفيذ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن تقرير الأمين العام يقر بحقيقة أن تعزيز المشاركة العامة ووجود رأي عام مستنير مسألة أساسية في عملية توطيد الديمقراطية والحفاظ على القيم الديمقراطية. وفضلا عن ذلك يؤكد التقرير أنه بدون مشاركة المواطنين ومساهمتهم النشطة في الحياة الاجتماعية، لا يمكن أن تنمو الديمقراطية الحقيقية أو تزدهر. وفي رأينا أن النظام الديمقراطي المبني على أساس هذا الإطار هو مفتاح الحكم الرشيد والتنمية المستدامة.

وانطلاقا من هذه الفكرة أبلغت حكومة صاحب الجلالة الجمعية العامة قبل سنتين بإنشاء لجنة لاستعراض الدستور مكلفة بمهمة مراجعة دستور البلد. والأمة السوازية برمتها تنخرط الآن في هذه العملية ذات الأهمية الحيوية. وقد تم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد في غضون الشهور الـ ٢٤ الماضية. ونرى أن النتيجة النهائية سوف تعبر بحق عن إرادة الشعب ذاته. وكلنا ثقة بأننا سنتمتع بدستور يخدم مصالح جميع أبناء سوازيلند لأجيال عديدة مقبلة.

وفضلا عن جهودنا لتعزيز سيادة القانون والحكم، نضطلع حاليا، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعملية تدوين قوانين وأعراف سوازيلند. وبوصفنا أمة تؤمن إيمانا عميقا بالقيم الثقافية، نعتقد أن نجاح النظام السياسي والاقتصادي لأي بلد يرتهن بنجاعة توجهه الثقافي. ومن خلال هذه الممارسة سنجري تحليلا محددا وواقعيا لتقاليدنا، بغرض توعية شعبنا بقوانين البلد وعاداته التي تحكم جوانب حياتنا.

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، احتفلنا بالذكرى السنوية الثلاثين لاستعادة استقلالنا. وطوال هذه السنوات أنعم العلي القدير على الأمة بالسلام والاستقرار، مما مكننا من التطور والازدهار في كل جوانب الحياة تقريبا، وفقا لرغبات شعبنا وتوقعاته. وإذ نشرف على دخول الألفية الجديدة، فإن هدفنا الشامل هو رفع مستوى معيشة شعبنا، وضمان أن تكون كل المتطلبات الأساسية للحياة الكريمة متوافرة للجميع.

وفي هذا العام أيضا، شهدت مملكة سوازيلند أحد أهداف مؤتمر بوخارست الذي أعلنه المؤتمر حقا

ديمقراطيا يجب على جميع الدول أن تراعيه. وأشير هنا إلى مشاركة الشعب مباشرة في التصويت على أي حكومة جديدة. وتم إعمال هذا المتغير الديمقراطي والممارسة الديمقراطية حينما أجرى البلد في هذه السنة الانتخابات العامة التي حققت نجاحا باهرا.

وبغية الحفاظ على الاستقرار والرخاء اللذين تمتعنا بهما عبر السنين، شرعنا في ممارسة للبحث عن الذات بعدد من المبادرات التي تستهدف تحديد مجالات لأولويات العمل، من خلال إشراك شعبنا ذاته. وعن طريق هذه المبادرات حددنا نهجا ذا مسارين يشمل برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي يغطي الأجل القصير، واستراتيجية إنمائية وطنية لوضع خطة عمل طويلة الأجل. وبهذين المسارين نعتقد أن الإدارة الفعالة لمواردنا، والمساءلة والشفافية في قطاعنا العام ستكون مضمونة.

وإنشاء مركز أفريقي للمجتمع المدني يعمل كمركز اتصال ومركز إعلام للأنشطة المتصلة بالمشاركة الشعبية، يعد أيضا تطورا هاما آخر. ونثق بأن هذا المركز سيرقى حقا إلى مستوى توقعاته، وسيمكن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من التوسع في مساعداتها لتحسين العلاقات بين الحكومات والمجتمع المدني، وتعزيز دور المجتمع المدني في الديمقراطية والحكم الرشيد.

ختاما، اسمحوا لي أن أؤكد، باسم وفد بلادي، أننا في غاية الامتنان على الدعم الذي تلقيناه من الأمم المتحدة ومن شركائنا، لمساعدتنا في العمليات الهامة التي شرعنا فيها لبناء الدولة. كما نقدر عالي التقدير تمتعنا بالدعم والتشجيع المتواصلين من العديد من أصدقائنا وشركائنا. ونتطلع أيضا إلى مؤتمر قمة رؤساء دول أفريقيا المعني بالديمقراطية والحكم، الذي سيعقد عام ١٩٩٩، في بريتوريا بجنوب أفريقيا. ونحن ممتنون لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على هذا المشروع العملاق الذي أنشأته لتعزيز وفهم المبادئ الديمقراطية. واعتمادا على نجاح المؤتمر الذي عقد في مابوتو، بموزامبيق، في تموز/يوليه من هذا العام بشأن تحديات الديمقراطية والحكم، فإننا واثقون بأن المشاريع المقبلة بشأن هذا الموضوع سيشرع فيها باعتبارها جزءا من آلية متابعة مؤتمر بوخارست.

اسمحوا لي أن أتحدث عن رواية كتبها أكاديمي مشهور. وقعت أحداث هذه القصة في جزيرة ما في إحدى القارات النامية. وفي أحد الأحواض كانت السفن تأوي إليه عادة، اعتاد مواطنو تلك الجزيرة على الحضور مرارا وتكرارا ليرقصوا ويصفقوا بأيديهم كلما أتت سفن أجنبية لترسو في الحوض. واقتربت امرأة شجاعة من بعض الفتية وقالت "يا أولادي، لماذا ترقصون دائما كلما اقتربت سفينة أجنبية من جزيرتكم؟" وطرحت سؤالا آخر: "إذا وجدتم من الضروري أن ترقصوا لأية سفينة آوية في مرساكم، فلم لا تبذلون قصاراكم لتبنوا سفينتكم الخاصة حتى يمكنكم الرقص لسفينتكم بدلا من الرقص للسفن الأجنبية التي ترسو عندكم؟".

وفي هذا السياق، أريد أن أحذر الأمم النامية بأن التحول إلى الديمقراطية لا يعني بأي حال من الأحوال أنه يتعين علينا دائما أن نستورد الأفكار من الأمم المتقدمة النمو. ولقد حان الوقت الآن لأن نجلس معا لنرسم مصيرنا بأيدينا ونصبح ديمقراطيين بطريقة تعبر عن ديمقراطيات نابعة من مجتمعاتنا. فالديمقراطية التي يقال عنها اليوم إنها بلغت حد الكمال رسمت قبل ما يزيد على ١٠٠٠ سنة، وبعد اكتمال التجربة، يجري فرضها الآن على الآخرين - وخاصة علينا نحن الأمم النامية بما فيها أفريقيا. وأي شيء يأتي من الأمم النامية يطرح جانبا ويوصم بأنه غير ديمقراطي. وهذا يعزى إلى أخطائنا نحن.

إننا دائما نقبل التجارب من جهات معينة في العالم عوضا من أن نحدد مصيرنا بأنفسنا مثلا، قرأت في نشأتي أن الحضارة بدأت في أفريقيا - في دولة مصر الشقيقة - وهذا صحيح. ولكن أين هي هذه الكتب الآن؟ إنها أزيلت وحفظت في أماكن أخرى لأنها، ببساطة، تقول إن الحضارة بدأت في أفريقيا. ولم يعد من الممكن أن نجدها في مكتباتنا. وهذه هي إحدى الطرق المتبعة لإثباط همتنا، وإخبارنا بأن كل شيء نبدأه باعتبارنا دولا نامية لا يمكن أن يقبل في أماكن أخرى.

ولذلك أهيب بزملائي أن يمثلوا أفريقيا. إن إمكانات تحقيق الديمقراطية في أفريقيا قوية جدا - وكل ما نحتاج اليه هو الوقت. وعلى العالم المتقدم النمو أن يأتي ويتعلم منا. فلدينا الحلول لمشاكلنا، ولكن يلزم أن يتحلى الآخرون بالصبر. إن العملية استغرقت معهم أكثر من ١٠٠٠ عام، وإذا، نحن نحتاج الى أكثر من ذلك. ولكننا بالفعل عاكفون على السعي إلى تحقيق الديمقراطية.

السيد أردوس (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتفق وفد بلادي مع البيان الذي أدلى به ممثل النمسا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

إن عملية إرساء الديمقراطية تواصل التقدم في جميع أنحاء العالم، رغم الصعوبات الحتمية. وفي الوقت الراهن المتسم بالعولمة، يجب أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها حتى يصبح الحكم السليم وسيادة القانون ظاهرتين عالميتين بالفعل. ومع ذلك، ورغم إحاطتنا علما بهذه الأنشطة في سبيل إرساء الديمقراطية، علينا أن نسلم بأنه ما زالت هناك مشاكل في بلداننا وفي أماكن أخرى - وإننا ما زلنا نشهد ظلما في بعض أنحاء العالم وكذلك محاولات لتقويض الديمقراطية، سواء كانت ظاهرة أو مستترة - كما سبق أن أكدت في العام الماضي أثناء المناقشة نفسها.

إننا نرحب بالتقرير الذي قدمه الأمين العام عن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، والذي يدعو الى مواصلة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل إرساء الديمقراطية وتنفيذ المشاريع والبرامج في هذا المجال. وهذا المسعى يجب أن ينفذ مع مراعاة التنوع الواسع للظروف السائدة في البلدان المختلفة.

إن الأماكن ذاتها التي وقع عليها الاختيار لعقد المؤتمرات الدولية المعنية بالديمقراطيات الجديدة أو المستعادة - من مانيلا الى ماناغوا الى بوخارست - تقوم شاهدا على تنوع المعالم التي يتعين النظر فيها في هذا الصدد. والواقع أن القيم والمثل العالمية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة تعتبر أساس عملية إرساء الديمقراطية وتتجاوز بعض السمات المحددة. فهذه القيم والمثل هي معايير ضرورية تكون التراث المشترك لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويجب أن يحترمها الجميع بدقة.

ونلاحظ مع الارتياح إنشاء آلية لمتابعة نتائج المؤتمر الثالث المعقود في بوخارست. ونحن نرحب بالدور الهام الذي قامت به رومانيا في عملية المتابعة التي تهدف الى تنفيذ توصيات مؤتمر بوخارست، والقيام بالأعمال التحضيرية للمؤتمر المقبل، بطبيعة الحال. وفي هذا الصدد، نود أن ننضم الى المتكلمين الآخرين الذين أشادوا بالقرار الذي اتخذته حكومة بنن بعقد المؤتمر الدولي الرابع في كوتونو، عام ٢٠٠٠ - وهو إضافة مشكورة لسلسلة المناسبات الرامية الى تعزيز الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.

إن هنغاريا جزء من الأسرة الكبيرة للأمم التي أرست أو استعادت نظامها الديمقراطي خلال العقد الماضي. وقد علمتنا التجربة الحديثة أن التحول الى الديمقراطية البرلمانية واقتصاد السوق ليس بالمهمة اليسيرة، بكل تأكيد، ولا يمكن أن يتحقق دون عقبات ومشاكل. ومع ذلك، أود أن أؤكد، أن الفوائد والمزايا التي جنيناها من هذا التحول تستحق المشقة، وأن التكامل الأوروبي - الأطلسي دليل على متانة نظامنا الديمقراطي.

وهذا العام، اشتركت هنغاريا مرة ثانية في تقديم مشروع القرار A/53/L.38 الذي عرضه وزير خارجية رومانيا، لأننا، كما قلنا سابقا، ندرك تماما أهمية ونطاق الجهود اللازمة لإعطاء الحكم الديمقراطي ما يستحقه من اهتمام، بعد أن لم يعد للعالم الثنائي الأقطاب وجود.

ونود أن نرى، الى جانب اعتماد هذا المشروع بتوافق الآراء، عملية إرساء الديمقراطية والمشاركة الشعبية في إدارة الشؤون العامة وقد ازدادت تعزيزا ونأمل في أن تمتد الى جميع بلدان العالم، في نهاية المطاف.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): شاركت جمهورية بيلاروس لعدد من السنين في تقديم مشاريع قرارات في دورات الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، بسبب الحالة الخاصة اليوم للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وأهمية قيام منظومة الأمم المتحدة بدعم جهود الحكومات في تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونحن نعتقد أن مشكلات هذه المجموعة من البلدان ذات أهمية قصوى، وأنه ينبغي بصورة عامة أن توضع في الاعتبار نظرا لخصائصها المميزة.

ونود، ونحن في سياق مناقشة هذه المشكلة، أن نؤكد من جديد التزام بيلاروس بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، وميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك الدولية التي تتصل بحماية الحقوق والحريات السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية. إن دستور جمهورية بيلاروس، والقوانين المتعلقة بالمواطنة والأقليات القومية، وحرية العبادة وحق اللجوء السياسي،

وبين أمور أخرى، ترسيخ على نحو ثابت مبادئ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وسيادة معايير القانون الدولي المعترف بها عموما، في حين تضمن تماشيها مع التشريعات الوطنية مع تلك المعايير. واحترام وحماية الحقوق والحريات الأساسية.

وقد صدقت بيلاروس على البرتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وسلمت باختصاص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجب المادة ٤١ من العهد. وبيلاروس ممثلة في لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتمتع مواطنو بيلاروس بحقوق وفرص متساوية في الاشتراك في الحياة السياسية والاجتماعية للبلد بغض النظر عن أصلهم العرقي القومي أو عقيدتهم الدينية. وقد جعلت الحكومة التطور الحر لمختلف الطوائف الدينية التي تتمتع بالمساواة في الحقوق، أمرا ممكنا. وما فتئ التسامح واحترام الشعوب الأخرى يشكلان تقليدا مميزا لشخصية بيلاروس وضميرها الوطني. وتعتبر بيلاروس أن احتفاظها بهذا التوازن الديني والإثني الفريد هو الإسهام الذي تقدمه لضمان الاستقرار وصيانته في المنطقة بأسرها.

ولا تنظر بيلاروس إلى أهمية التعاون الدولي فيما بين البلدان ذات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على أنه فقط تشكيل لتوافق آراء دولي نظري فيما يختص بدور الديمقراطية في المجتمع المعاصر. فنحن بحاجة الآن أيضا إلى تهيئة الظروف التي تكفل وجود آلية مناسبة مقبولة عموما تستخدم لتحقيق هذا التوافق عند الاضطلاع بأنشطة جميع الدول الرامية إلى إقامة حوار بناء وحشد جهود الدول كافة. بصرف النظر عن نموذج التنمية الاجتماعية الذي اختارته أو توجهها، بما في ذلك النهوج المتفق عليها لضمان الديمقراطية وإنشاء اقتصاد سوقي، وتعزيز التعاون الفعال المحقق للمزايا المتبادلة بين الدول بمختلف مستويات تنميتها الاقتصادية.

وتستطيع البلدان ذات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أن تضطلع بدور هام في إنشاء نموذج شامل جديد للأمن في العالم بل وينبغي لها أن تفعل ذلك. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على تعاون مناسب في هذا المجال مع الديمقراطية الراسخة التي يتعين عليها أن تسلم بما تنطوي عليه عمليات تنمية البلدان ذات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة من تعقيد وتنوع وتناقضات. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر بنن على عرضها استضافة المؤتمر الدولي الرابع وتشارك بيلاروس في هذه الدورة، كعهدها في السنوات السابقة، في تقديم مشروع القرار المتعلق بالبند قيد النظر وتعتزم النهوض كاملا بتحقيق الأحكام الأساسية الواردة فيه. وهذا هو بالذات الهدف المحدد لاقتراحنا إنشاء مركز للدراسات الاستراتيجية للبلدان ذات الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

السيد موامبا كابانغا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/554 بشأن البند ٣٣ من جدول الأعمال المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة" ونحن نقدر أكبر تقدير هذا التقرير الذي يقدم نظرة شاملة على المراحل الهامة من العملية التي بدأتها الأمم المتحدة بناء على طلب الدول الأعضاء تلبية لحاجات الحكومات التي ترغب في زيادة تطوير الديمقراطية في دولها. ويتيح التقرير احتمالات للمساعدة في الاتصال والتفاهم بين الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ذاتها من ناحية، وفي تعزيز التعاون بين الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وبين الديمقراطيات التقليدية من ناحية أخرى، وذلك من أجل أن تشارك في التقدم الذي أحرزته مختلف البلدان على طريق إرساء الديمقراطية وتستفيد منه.

وصحيح، كما يؤكد التقرير، أن الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ولا سيما تلك التي مرت بتجربة الحرب الأهلية، كثيرا ما تواجه مستقبلا غامضا. ولمعالجة هذا الوضع، حددت المساعدة الدولية لنفسها هدفين أساسيين. أولا، منع تكرار الصراعات وتهيئة الظروف الضرورية لعمليات تحقيق ديمقراطية دائمة. وهذان الهدفان محددان جيدا ولهما من الأهمية ما يقتضي من المجتمع الدولي بذل مجهود خاص كبير لتقديم مساعدة إيجابية للديمقراطيات الجديدة ويوجب عليه محاولة تقليل العقبات السياسية الناجمة عن فرض شروط أو معايير كثيرا ما تكون ذاتية ومستمدة من وسط اجتماعي اقتصادي خلاف وسط الديمقراطيات المعنية من أجل استعادة تلك الديمقراطيات.

ولا تتحقق النتائج بين عشية وضحاها بإشارة من عصا سحرية. وإنما تأتي بالتدريج نتيجة لعملية طويلة وبطيئة، تسمح مع ذلك بتفاؤل واقعي إزاء أهداف مثل هذه العملية. وهي في ديمقراطياتنا الجديدة عملية بطيئة لأنها ينبغي أن تترتب على الجمع بين عدد من العوامل الداخلية والخارجية لمجتمعاتنا وإيجاد تكامل

بينها، تتضمن في بعض الحالات، تدمير الهياكل الأساسية السياسية والقانونية لمجتمعاتنا قبل الاستعمار عن طريق مجتمعاتنا أثناء الاستعمار والدكتاتوريات الشائنة في عهد ما بعد الاستعمار. وأثناء الحقبة الاستعمارية وخلال فترات حكم الدكتاتوريات لم تكن الشعوب تشارك في إدارة الشؤون العامة. والعملية بطيئة أيضا لأن وسائل تنفيذها مستندة إلى نماذج تنتمي إلى الديمقراطيات القديمة، ونجمت عن أكثر من ٢٠٠ سنة من التعامل مع العمليات الديمقراطية والتشكيك فيها. لقد تطورت الديمقراطيات التقليدية ولكنها لم تصل بعد إلى نهاية مهمتها.

وبالرغم من بطء هذه العملية، إلا أنها تبعث على التفاؤل كما ذكر وفد بلدي، وذلك إذا انطوت على برامج مكرسة للنهوض باحترام الحريات والحقوق الأساسية للشعب بهدف الإسراع في تنفيذ تلك البرامج. وقد أنشأ بلدي وزارة لمعالجة مسائل حقوق الإنسان. وإحدى مهمات هذه الوزارة هي ضمان احترام حقوق الإنسان ونشر ثقافة سياسية قائمة على احترام حقوق الإنسان. وثمة مهمة ثانية هي بث تلك الثقافة بين السكان أجمعين لجعل المواطنين الذين ظلوا يتعرضون منذ عام ١٩٦٥ لما يمليه حكامهم، أصحاب السلطة العامة الأساسيين والضامنين والمستفيدين الأساسيين من الإدارة الجيدة للشؤون العامة. وقد أدت هذه الوزارة، رغم قصر المدة التي انقضت على وجودها ورغم الحرب في جمهورية الكونغو الديمقراطية دورا هاما للغاية في حماية أفراد البانيامولنغي في كينشاسا ولوبومباشي وليكاسي وفي كل مكان شعروا فيه أنهم معرضون للخطر. وبوسع المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تشهد بذلك لأنها تتمتع بحرية الوصول إلى المناطق التي يوجد فيها أبناء هذا الشعب.

إن حكومتي، المهتمة باستعادة الديمقراطية في البلد، قد وضعت سياستها على أساس التوصيات الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي على اقتناع بأنها عن طريق إقامة الهياكل الملائمة للاستجابة لمتطلبات الإعلان العالمي، ستضمن تطوير ديمقراطية مستقرة ودائمة لشعبها.

وهذا النهج لا بد وأن يفترض مسبقا وجود الأدوات المناسبة للدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية للمستفيدين منها. وفي هذا الإطار وضع جدول انتخابي، وأعد مشروع دستور وقدم إلى المجتمع المدني لتقييمه، وأذن بنشأة صحافة حرة ومستقلة تعبر عن آراء تقوم على أسس سليمة ومبررة. وهذه معالم لا غنى عنها للحياة الديمقراطية. وهي تقتضي وسائل مالية لا يستهان بها.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة، اعتمادا على الوسائل المتاحة لها، بذلت قصارى جهدها لاستعادة الإدارة المالية السليمة في الدولة، ولم تتردد في معاقبة أعضاء الحكومة الذين أدينوا بسوء الإدارة المالية. وقد قمنا بكل ما في وسعنا لتعزيز الاستعادة السريعة للقيم الديمقراطية. وكان من الممكن لعملنا في هذا الصدد أن يحقق نتائج ملموسة لولا العدوان الذي يتعرض له بلدي حاليا.

إن وفدي يتكلم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة" - بادئ ذي بدء، لدعم أنشطة المجتمع الدولي، وثانيا لإظهار أن بلدي، الذي يشارك في هذه العملية نفسها، يحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي، نظرا إلى أننا خرجنا قبل عام ونصف تماما من حرب التحرير التي خضناها. وقد شهد بلدي الزخم الذي وضعه في هذه العملية الديمقراطية يعاق بالعدوان الذي ارتكبته ضده جارتاه، رواندا وأوغندا، اللتان غزتا أرضنا.

إن تحاشي تجدد النزاعات في الديمقراطيات الجديدة يمثل أحد الأهداف التي يجري السعي لتحقيقها في إطار البند قيد النظر، وهو يمثل إضافة حقيقية في مساعدة الأمم المتحدة للديمقراطيات الجديدة. وأي مساعدة يمكن لبلدي أن يتوقعها من منظومة الأمم المتحدة في مجال تعزيز الديمقراطية وتوطيدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية أفضل من استخدام سلطتها بغية وضع حد للصراع وللغزو الذي يتعرض له بلدي؟ إن الحالات التي تدخلت فيها الأمم المتحدة في الخليج وفي يوغوسلافيا السابقة هي أدلة واضحة على تحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء.

إن قيام دولتين عضوين بغزو دولة عضو أخرى قد ثبت على نحو واضح، لأن الدولتين المعتديتين أقرتا به. وهذا انتهاك للمبادئ التي تدافع عنها الأمم المتحدة. إن بلدي، بصفته دولة عضوا، لا تقع عليه واجبات فقط إنما له حقوق أيضا، وهو يطلب أن يستجاب إلى طلبه لأن سيادته وسلامته الإقليمية قد انتهكتهما دولتان من الدول الأعضاء. إن قيام الأمم المتحدة بذلك سيضع حدا لهذا

العدوان، وسيستعاد السلام، وستستمر عملية إرساء الديمقراطية. كذلك ستكون الأمم المتحدة قد برهنت على التزام صارم بأحكام الميثاق، وبضمان تنفيذ هذه الأحكام، ستكون قد دعمت جهود إرساء الديمقراطية في بلدي.

وختاما، يود وفد بلدي أن يشيد بحكومة بنن لموافقتها على استضافة المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ونحن نشجعها في ذلك المسعى.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

ستشرع الجمعية العامة الآن في البت في مشروع القرار A/53/L.38.

وقبل أن نبت في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه، منذ عرض مشروع القرار، انضمت الكاميرون وكوت ديفوار وهايتي والهند إلى البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.38؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.38 (القرار ٣١/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأعطي الكلمة الآن إلى ممثل كوبا، الذي يرغب في الكلام تعليلا لموقفه إزاء مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

هل لي أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يدلى بها تعليلا للتصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد داوسا سسبيدس (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد انضم وفدي إلى توافق الآراء في اتخاذ القرار ٣١/٥٣. وكان أحد العناصر ذات الأهمية القصوى بالنسبة لنا عند دراسة وتقييم مشروع القرار هذا أنه أكد حق الشعوب في اختيار نظمها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية الخاصة.

وترى كوبا أنه من حق الدول وحدها أن يكون لها الدور الرئيسي في إنشاء مؤسساتها وتنظيماتها السياسية المحلية وفقا لتقاليدها السياسية وواقعها الوطني. وعلى المنوال ذاته، نحن نعتقد أن للدول سلطة سيادية وتقديرية لصوغ ثقافتها السياسية الخاصة بوصف ذلك جزءا من الوظائف التي تضطلع بها في مجال السياسة الداخلية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في إطار تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٠ من جدول الأعمال

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

تقريرا الأمين العام (A/53/463 و A/53/676)

مذكرات من الأمين العام (A/52/849 و A/52/850 و A/52/851 و Corr.1 و Add.1)

أود أن أبلغ الأعضاء بأنه في رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، يطلب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، بوصفه رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى في شهر أيلول/سبتمبر، إلى الجمعية العامة أن تستمع في جلسة عامة إلى بيان يدلي به المراقب عن سويسرا بشأن البند ٣٠ من جدول الأعمال، "إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات". ومراعاة للأهمية المعلقة على المسألة قيد المناقشة، اقترح أن تبت الجمعية العامة في ذلك الطلب.

هل لي أن أعتبر أنه لا اعتراض على اقتراح الاستماع إلى المراقب عن سويسرا بشأن هذا البند؟

تقرر ذلك.

السيد جيلي (جنوب أفريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الدول الأعضاء في لجنة التنسيق المشتركة التابعة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٣٠ من

جدول الأعمال، "إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات".

أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على الجهود التي يبذلها، ولأعضاء الأمانة العامة على إعدادهم التقارير المتعلقة بمسائل معينة من إصلاح الأمم المتحدة.

إن لجنة التنسيق المشتركة تعلق أهمية كبرى على النظر في هذا البند. والواقع أن رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز، خلال مؤتمر القمة الذي عقدوه في ديربن، فضلا عن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، خلال الاجتماع الذي عقدوه في نيويورك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، سلموا بأهمية تعزيز الأمم المتحدة إزاء تحديات الألفية الجديدة. وقد شددوا على الحاجة إلى أن يظل تنفيذ ما قررته الجمعية العامة في قراريها ١٢/٥٢ ألف و ١٢/٥٢ باء، فضلا عن التقييم المستمر للآثار المترتبة عليها، قيد المراقبة والاستعراض الوثيقين على صعيد حكومي دولي. وكما أكدوا ضرورة القيام، أثناء تنفيذ تلك المقررات بأخذ الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء أثناء عملية النظر فيها في الاعتبار، بما في ذلك المواضيع والجوانب التي اتفقت عليها الأغلبية الساحقة لدى وضع توجيه دقيق وواضح لها.

وإزاء هذه الخلفية، مازال أعضاء لجنة التنسيق المشتركة يعتقدون أن النظر في البند المعروض علينا ينبغي أن يتم عن طريق عملية حكومية دولية. وعلاوة على ذلك، فإن مقترحات الأمين العام التي تتطلب نظر الجمعية العامة فيها ينبغي أن تناقش عن طريق إجراء مفتوح وشفاف يتيح لجميع الوفود أن تشارك بفعالية في المفاوضات وألا تكون خاضعة لأي إطار زمني مفروض. وبغية تحقيق ذلك الغرض، ونظرا للأهمية التي نعلقها جميعا على مسائل الإصلاح، ترى أنه ينبغي لنا، لدى النظر في المسائل المتعلقة بالبند، أن نتجنب حدوث أي تضارب في المواعيد مع جلسات أخرى كي يتسنى لنا إجراء مداولات مركزة وموضوعية فيما نكفل الوضوح والتفاوض المناسبين.

ويعتقد أعضاء لجنة التنسيق المشتركة اعتقادا راسخا بأن التوصيات الواردة في الوثيقة A/53/463 المتعلقة بالبيئة والمستوطنات البشرية، فضلا عن مقترحات أخرى في إطار هذا البند من جدول الأعمال، يجب أن تناقش بهذه الطريقة في آليات تقررها الجمعية العامة. ومن شأن هذا أن يتيح الفرصة المطلوبة لجميع الدول الأعضاء أن تسهم في العمل الحاسم والهام الذي يتمثل في تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا التزام الوفود الأعضاء في لجنة التنسيق المشتركة بالمشاركة النشطة وبطريقة بناءة في المداولات المتعلقة بمسائل إصلاح الأمم المتحدة.

السيد ماكارتني (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تواجه الأمم المتحدة عشية الألفية الجديدة تحديات صعبة ومعقدة بصورة متزايدة. وتقدر كندا الجهود التي يواصل الأمين العام بذلها من أجل تحسين قدرة الأمم المتحدة على التصدي لتلك التحديات عن طريق كفالة قدر أكبر من التماثل والفعالية في أعمالها.

أود أن أركز ملاحظاتي اليوم على توصيات الأمين العام الواردة في تقريره عن تنشيط وتعزيز أعمال الأمم المتحدة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية.

إن التجزؤ المتزايد والتعقيد المتنامي اللذين يشهدهما جدول الأعمال البيئي الدولي ويمثلان أحد أكثر التحديات إلحاحا التي يتعين أن تواجهها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تود كندا أن تعرب عن تأييدها لتوصيات الأمين العام. فهذه التوصيات واقعية وبناءة. وهي تمثل خطوة هامة إلى الأمام نحو تنفيذ إعلان نيروبي، وتوفير وسيلة قيمة لتنفيذ المقترحات الممتازة التي تقدمت بها فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية برئاسة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد كلاوس توبفر.

ويقدم الأمين العام في تقريره مجموعة من التوصيات للعمل على صعيد الأمانة العامة. وتوافق كندا على هذه التوصيات وتؤيد تنفيذها العاجل. وتوافق كندا أيضا على توصيات الأمين العام للعمل على صعيد الهيئات الحكومية الدولية، ونحث الجمعية العامة على تأييدها.

وأود أن أعلق على بعض التوصيات المعنية التي تعتبرها كندا هامة بصورة خاصة. وتتعلق إحدى تلك التوصيات بإنشاء فريق إدارة بيئية مشترك بين الوكالات. فثمة حاجة واضحة إلى قيام تنسيق أفضل لعمل الأمم المتحدة في ميدان البيئة. ونعتقد أن الفريق المقترح، برئاسة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،

سيسهم إسهاما إيجابيا في هذا الصدد. وتحث الأمين العام على الشروع بسرعة في إنشاء هذا الفريق.

والتوصيات المتعلقة بتعزيز الروابط بين الاتفاقيات البيئية والروابط بين أماناتها بغرض تحقيق التعاون وتشجيع زيادة الكفاءات التشغيلية وتعزيز التماثل في السياسات والإجراءات على نحو أفضل هي توصيات هامة جدا. وفيما يتعلق بهذه الاتفاقيات، نوافق على أن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الواقع دورا موضوعيا مساندا يضطلع به ارتكازا على ما يملكه من قدرات في مجال المعلومات والرصد والتقييم. وتعتبر كندا أن الجهود الرامية إلى تحسين الكفاءات التشغيلية ينبغي أن تركز على زيادة التعاون وقيام روابط أمتن بين الأمانات بدلا من تجميعها في مكان واحد.

والتوصية بعقد محفل بيئي عالمي كل سنة على المستوى الوزاري تنطوي أيضا على أهمية أساسية. وهذا المحفل غير قائم الآن، وثمة حاجة ماسة لإنشائه. ومن المناسب أن ينعقد هذا المحفل مرة كل سنتين كجزء من دورة عادية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وأن يتخذ في السنوات الفاصلة شكل دورة استثنائية لمجلس الإدارة يتم تناوبها بين المناطق.

وفي هذا السياق، فإننا نؤيد المقترح الرامي إلى جعل العضوية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عضوية عالمية، إذ أن على جميع البلدان واجبات ومسؤوليات تتصل ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وواجبات ومسؤوليات تتعلق بالبيئة. وتوافق كندا أيضا على أن ثمة حاجة لتعزيز اشتراك المجتمع المدني في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إذ أن الحكومات لا تستطيع بمفردها أن تجد حلا للتحديات البيئية التي تواجه المجتمع العالمي. والمثال الذي ضربته لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة ينبغي اتباعه وزيادة تطويره.

ومن أجل تسهيل هذه المشاركة، فإننا نؤيد التوصية بأن يسبق انعقاد دورات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المستقبل، أو يتداخل معها، عقد اجتماعات هامة للمجموعات الرئيسية، مع إتاحة الفرصة لعقد اجتماعات طاولة مستديرة مع الوزراء. وبالإشارة إلى الدورة العادية المقبلة للمجلس، فإننا نؤيد اضطلاع المدير التنفيذي بإجراء مشاورات واسعة النطاق مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، تتوج بعقد منتدى بشأن البيئة لمدة يومين قبل انعقاد دورة المجلس وبالتزامن معها.

وتوافق كندا أيضا على أن العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل ينبغي أن يدمج بصورة أكبر من الناحية الإدارية وأن يستفيد من التعاون على مستوى البرامج. ونرحب بالتدابير التي سبق واتخذها السيد توبفر في هذا الصدد، ونشجعه على مواصلة بذل جهوده. كما توافق كندا على أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي ينبغي أن تظل تحت إدارة مسؤول كبير في المستقبل.

وكما أشار مؤخرا السيد توبفر فإن "الوقت قد حان للاعتراف بالبعد البيئي للأمن الفردي والجماعي". وفي هذا الصدد، فإن توصيات الأمين العام تمثل مساهمة بناءة في تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها لتنفيذها فورا.

السيد سيمو نوفيتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن عملية إصلاح الأمم المتحدة الجارية حاليا ذات أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل المنظمة. والضغط الذي يمارس من أجل الإصلاح لا يأتي فقط من جانب جميع المشاركين في منظومة الأمم المتحدة، بل أيضا، وربما كان هذا هو الأهم، من الطابع المتغير لعالمنا والتحديات التي تواجهه. وبسبب اختلاف الأدوار واللاعبين في مجتمع الأمم المتحدة، فإن عملية الإصلاح ينبغي الاضطلاع بها على مسارين: مسار المسائل التي أنيط بالأمين العام معالجتها، والمسائل التي تحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء. وفيما نتحرك قدما في العملية عموما، ستبدأ المسائل المتصلة بالإصلاح التي تتطلب موافقة الدول الأعضاء باحتلال جدول أعمالنا. ويرى وفد كرواتيا أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تظهر مرونة وانفتاحا في معالجة هذه المسائل على وجه السرعة، إذ أن من الواضح أنها تعود بالفائدة على الجميع.

وبهذه الروح تناول وفد بلدي تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية، ومرفقه وتقرير فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية. ويود وفد بلدي أن يهنئ السيد كلاوس توبفر وسائر الأعضاء الآخرين على تقريرهم الرائع والموجز الذي يقدم استنتاجات وتوصيات واضحة.

والأهمية الشاملة لدوري برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمستوطنات البشرية (الموئل) بوصفهما مؤسستين أساسيتين في مجاليهما داخل منظومة الأمم المتحدة قد ورد ذكرها عدة مرات، وعادة من حيث دورهما التنسيقي المحتمل. والمناقشة العامة الهامة التي عقدت في اللجنة الثانية الشهر الماضي والمتصلة بالتنسيق والتوافق فيما بين الاتفاقيات البيئية الرئيسية، هي مثال على ذلك. وأوجه القوة في تقرير فرقة العمل تكمن في تركيزها على الحاجة المحددة لنهج كلي إزاء المسائل التي تندرج تحت العنوان العام وهو التنمية المستدامة، ودمج الخطوات العملية المقترحة لتقريبنا من تحقيق ذلك، وعلى الأقل داخل نطاق الهيئتين الهامتين التابعتين للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن الدور الأكبر المقترح أن تضطلع به المنظمات غير الحكومية يلقى ترحيبا كبيرا.

أما عن محتوى التقرير، فإن وفد بلدي يعتقد أن التقرير يتبع بدقة الطريق الذي حدده تقرير الأمين العام الأولي (A/51/950)، الذي يحدد أسس رؤيته لعملية الإصلاح. ويصح ذلك أيضا بالنسبة لنطاق صلاحيات فرقة العمل. وفي جميع التوصيات الـ ٢٤ الهامة، نلاحظ الموضوع الشامل المتمثل في التنسيق والتوافق. وفي هذا الصدد، يولي وفد بلدي أهمية خاصة لتلك التوصيات المتصلة بإقامة الروابط فيما بين الوكالات وبين الاتفاقيات البيئية والاتفاقيات ذات الصلة بالبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اقتراح إنشاء فريق الإدارة البيئية المشترك بين الوكالات حسن التوقيت.

ويرى وفد بلدي، أن نهجا أكثر تكاملا إزاء أنشطة الأمم المتحدة في مجالي البيئة والمستوطنات البشرية ينبغي ألا يوجه فقط نحو توفير التكاليف، بل أيضا نحو تحقيق مزيد من الكفاءة والفعالية في تحقيق الأهداف التي من أجلها كان إنشاء هاتين المؤسستين. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أن التوجه العام لعمل فرقة العمل نحو إيجاد أفضل السبل لاستخدام الهياكل الموجودة كان عنصرا مكونا هاما. إلا أن عملية الإصلاح عموما ينبغي أن تراعي في الوقت نفسه أنه لا بد من أخذ التوسع السريع في القانون البيئي الدولي في الاعتبار بالنسبة لمسألة السياسة العامة المتعلقة بالتوافق والتنسيق في المستقبل. وهذا سيعني إقامة هياكل للمعاهدات البيئية الجديدة وآلياتها التنفيذية تضمن اندراجها بسهولة في الصورة العامة، وهذا أمر لم يأخذ في الحسبان في الماضي على نحو كاف. ومن الواضح أن القانون البيئي الدولي سيواصل التغلغل أكثر فأكثر في جميع قطاعات المجتمع. ولذا، فإن المسؤولية تقع على عاتق الأمم المتحدة في تجسيد هذا الواقع في عملية الإصلاح. وهذه مسألة ربما أمكن عرضها على محفل البيئة السنوي المقترح.

وكما أن الموضوع الرئيسي الشامل للإصلاح في مجال البيئة والمستوطنات البشرية يتمثل على ما يبدو في التنسيق والتوافق، فإنه ينبغي أن يتمثل في المساءلة والفعالية في المجال المتعلق بوضع حدود زمنية للمبادرات الجديدة. ويرى وفد بلدي، أن من بين الاعتبارات الأخرى الهامة، ضرورة الحكم على كفاءة الأمم المتحدة من خلال نوعية النتائج التي تحرزها المنظمة. وينبغي قياس الفعالية من خلال تقييم النتائج المنجزة، مع مراعاة حجم الموارد المخصصة للمهمة. وفي هذه المعادلة، ثمة عنصر هام يتمثل في الوقت الذي تستغرقه المهمة والقيمة المضافة جراء معالجة الأمم المتحدة للمسألة. وعند التوصل إلى هذا الحكم، ينبغي إيلاء تركيز خاص لمدخلات الدول الأعضاء، والأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ولذا فإن مسألة "أحكام الآجال المحددة" ينبغي النظر إليها في إطار التوازن بين القيمة التي تضيفها عملية الأمم المتحدة لمعالجة مسألة معينة في مقابل الآثار المترتبة على ميزانية المنظمة.

والطابع الرمزي الذي سيسم عام ٢٠٠٠ ستكون له أهمية مضاعفة بالنسبة للأمم المتحدة. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نتوخى الحرص في ألا نجعل من المناسبة عبارة عن وقائع احتفالية خالصة وكلمات جوفاء لا تدعمها الأفعال. فالألفية الجديدة التي أوشكت أن تهل علينا ينبغي الاستفادة منها كفرصة هامة من أجل التوقف لحظة وإلقاء نظرة على المسائل الرئيسية التي تواجه المنظمة ومكانها في العلاقات الدولية المعاصرة وفي المستقبل. وكذلك فإن هذا يعني إجراء مراجعة للمسائل المعروضة على المنظمة، وإجراء تقييم موضوعي للفعالية التي تتصدى بها لهذه المسائل. وينبغي أن تكون هذه الجوانب عنصرا مكونا لجمعية الألفية المقترحة، إذ أنها مسائل تصعب معالجتها لولا ذلك في الجدول العادي للأمم المتحدة، وبسبب تزايد التزامات الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرمز الذي تنطوي عليه نهاية الألفية ينبغي أن يكون بمثابة موعد نهائي طبيعي لتنفيذ أكبر عدد ممكن من جوانب الإصلاح التي يمكن أن تتحقق.

ولذا ينبغي لقمة الألفية المقترحة أن تضع جدولا خاصا ملموسا بالمسائل التي ستعالجها. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلدي إلى المشاركة في الأعمال التحضيرية

المتعلقة بتقرير الأمين العام عن الموضوع الرئيسي لجمعية الألفية "الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" الذي سيحدد المبادئ التوجيهية لأعمال الجمعية.

وسأختتم بالإشارة إلى أن وفد بلدي كان يتطلع إلى استعراض ما ورد في التقرير عن حالة تنفيذ الإجراءات المشروحة في تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الممم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، والتعليق عليه، لأنه موضوع رئيسي في المناقشة الدائرة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وكنا نتمنى، بالنظر إلى أهمية هذا البند، لو أن التقرير أتيح للوفود قبل فترة كافية من المناقشة. ولذلك، فإننا نحتفظ بفرصة التعليق المفصل عليه إلى مناسبة لاحقة.

السيد سريفاستافا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود في البداية أن نعرب عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلي به في وقت سابق باسم البلدان الأعضاء في لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين. وقد شاركنا بصورة نشطة وبناءة في المناقشات التي جرت بشأن هذا البند من جدول الأعمال خلال الدورة الأخيرة للجمعية العامة، ونود أن نصدق أن التغييرات التي أقرت ستسفر عن مكاسب حقيقية في كفاءة وفعالية الأمم المتحدة وجعلها أكثر تجاوبا مع مطامح وآمال الأغلبية العظمى من أعضائها، وهي من البلدان النامية. ومن ثم فإننا نهنئ الأمين العام على جهوده المتواصلة لإصلاح الأمم المتحدة، وإعدادها على نحو أفضل لمواجهة تحديات الألفية المقبلة وإحداث أثر ملموس في حياة مواطني الحكومات الممثلة هنا.

ومن الأمور ذات الأهمية الفائقة الاضطلاع بالمناقشات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال في إطار عملية حكومية دولية مفتوحة للجميع وشفافة، تمكن كل وفد من المشاركة بفعالية في اتخاذ القرارات التي سيكون لها تأثير كبير على مسار منظمتنا في المستقبل. ويمكن كفالة ذلك، عن طريق جملة أمور منها أن تنظر في هذه البنود أفرقة عاملة مفتوحة باب العضوية. وقد يقتضي الأمر إنشاء أفرقة عاملة مستقلة للنظر في المقترحات المتصلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمستوطنات البشرية، وللإعداد بصورة ناجحة لتنظيم جمعية وقمة الألفية. وستدعو الحاجة إلى ضمان عدم حدوث تداخل بين اجتماعات هذه الأفرقة العاملة. وفي ذات الوقت، ينبغي ألا تكون اجتماعاتها متضاربة مع برامج اجتماعات أخرى هامة حتى تتسنى لجميع الوفود، وخاصة الصغيرة منها، فرصة المشاركة الفعالة. ويمكن أيضا استقصاء آليات أخرى، تستوفي المعايير المذكورة، للنظر في هذه البنود.

لقد درس وفد بلدي بعناية تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/463. ولاحظنا أن بعض المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام تجري تعديلا كبيرا على تقرير فرقة العمل الرفيعة المستوى. وعلاوة على ذلك، تقتضي بعض مقترحات الأمين العام، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالعمل على مستوى الأمانة العامة، المزيد من المناقشة قبل التمكن من تنفيذها. وهذا سيجعل من الضروري أن نضطلع بعملية شاملة من المداولات الحكومية الدولية بشأن هذا التقرير. وفي أثناء الاضطلاع بتلك المشاورات، كما شدد على ذلك بيان لجنة التنسيق المشتركة، ينبغي تفادي فرض قيود زمنية مصطنعة. وهكذا فقط يمكن أن نضمن للقرارات التي تعتمد في النهاية بشأن تنشيط وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الحصول على توافق واسع في الآراء.

لقد أعلن وفدي من قبل أنه ينبغي، في الوقت الذي نقترب فيه من الألفية الجديدة، أن نعمل على إنجاح جمعية وقمة الألفية. ونحن نرى أنه يجب الإعداد للجمعية الألفية بصورة جيدة، وينبغي لها أن تحدد أهدافا فعالة للمنظمة في الألفية المقبلة وتوفر الوسائل اللازمة لتحقيقها. وسيكون أحد الأهداف الواضحة زيادة دور الأمم المتحدة في التنمية، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

ومن المسائل الأخرى التي تشكل شاغلا للمجتمع الدولي، والتي يجب تناولها في إطار الجمعية الألفية والقمة مسألة أسلحة الدمار الشامل. والأمل معقود على أنه بحلول القرن الحادي والعشرين، ستكون كلتا اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية قد حصلتا على مصادقة عالمية أو شبه عالمية. ولئن اعتبرت هذه الأنواع من أسلحة الدمار الشامل خارجة عن القانون، فإنه لم يحرز تقدم يذكر بشأن ما تبقى من أسلحة الدمار الشامل - أي الأسلحة النووية. ومن شأن اعتماد الجمعية الألفية لاتفاقية للأسلحة النووية أن يشكل أعلى مفخرة للأمم المتحدة في الألفية المقبلة. ويحدونا الأمل في أن يرتفع المجتمع الدولي إلى مستوى هذا التحدي.

وختاما، اسمحوا لي أن أكرر الإعراب عن التزام وفد بلدي بأن يعمل بروح بناءة مع جميع الوفود على ضمان ألا يقتصر إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها على الهياكل البيروقراطية، بل أن يسفر عن ظهور منظمة تطلعية تستجيب لاحتياجات وتطلعات البلدان النامية وتملك القدرة على الوفاء بها. وبهذه الروح، سنكون مستعدين للمشاركة في المناقشات المتعلقة بهذه المسائل في إطار الآليات التي ستقرر في الجلسات العامة.

السيد كوتش (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): خلال الدورة الحادية والخمسين، أبلغ الأمين العام الجمعية العامة بأنه سيقوم، بالتشاور مع الحكومات ورئيسي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، بوضع تدابير جديدة لتعزيز وإعادة تشكيل هياكل كلتا المنظمتين استنادا إلى قراري الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧) و ١٦٢/٣٢.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية، وننظر إليه كأساس جيد لنهج أكثر تكاملا في تعزيز وإعادة تشكيل هيكلي برنامج البيئة والموئل. وتقرير الأمين العام نقطة بداية مناسبة للعملية التي ستراعى فيها قرارات ومقررات مجلس إدارة برنامج البيئة ولجنة المستوطنات البشرية. ومداولاتنا بشأن هذا البند توفر لنا فرصة للإسهام في هذه العملية.

ويؤيد وفد بلادي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي يؤكد، بين أمور أخرى، الحاجة إلى إجراءات مفتوحة وشفافة. إلا أننا نود أن نبرز بعض جوانب التقرير ونشدد على تلك المجالات التي تهم وفد بلدي.

ويؤيد وفد بلدي التوصية بضرورة تقوية الروابط والتنسيق فيما بين أمانات الاتفاقيات البيئية وتعزيز قدرة برنامج البيئة على دعم هذه الأمانات. والبرنامج، باعتباره المرجع البيئي العالمي، ينبغي أن يقوم بدور رائد في تنسيق هذه الأمانة. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى أن تتخذ أمانات بعض الاتفاقيات المقبلة من مقر البرنامج مقارا لها أيضا. ونأمل في أن تعالج التوصيات النهائية حاجات وتطلعات الحكومات الوطنية.

ونرحب أيضا بإنشاء فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية التي تهدف إلى تحقيق تنسيق فعال وعمل مشترك في المجالات الرئيسية للشواغل البيئية والمتعلقة بالمستوطنات البشرية بغية تقليل الازدواجية والتداخل إلى أدنى حد. وفرقة العمل هذه ينبغي أن تسعى دائما إلى معرفة وجهات نظر الدول الأعضاء وينبغي أن تسترشد بمقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة المستوطنات البشرية. وبغية كفالة تنسيق وكفاءة أفضل، ينبغي أن تكون أمانة فرقة العمل هذه في مقر برنامج البيئة.

لعل الجمعية العامة تذكر أنه خلال زيارة الأمين العام لكينيا هذا العام، رفع مركز نيروبي، وهي المقر الوحيد للأمم المتحدة في العالم النامي، إلى نفس مركزي فيينا وجنيف. إلا أن تنفيذ ما قرره الأمين العام سيتطلب موارد مالية وبشرية مناظرة كافية. ووفد بلدي يتطلع أيضا إلى الاستفادة القصوى من منشآت الأمم المتحدة القائمة في نيروبي.

في الختام، أود أن أذكر أن هناك حاجة إلى أن تظل الإدارة العليا لكل من برنامج البيئة والموئل مستقلة لتسهيل التنفيذ الفعال لبرامجهما وفقا لمهامهما. وفي هذا الشأن، نتوقع أن يتم التقيد بالعملية الدولية الحكومية عند تناول هذه المسألة.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتناول تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية في الجزء الأول من بياني. وبعدها، سأناقش جمعية الألفية وأحكام الآجال المحددة في الجزء الثاني من بياني.

التنمية المستدامة مجال يُطلب من الأمم المتحدة، باعتبارها منظمة ذات عضوية عالمية، أن تضطلع فيه بدور متزايد الأهمية. ووفد بلدي يرحب بهذه الفرصة لمناقشة كيفية تعزيزنا لفعالية أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية كجزء من الجهد الشامل الذي تبذله المنظمة لإصلاح نفسها.

تود اليابان أن تعرب عن تقديرها للأمين العام ولفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية لتقريريهما. وهي تعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى تحسين أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وأن التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل هادفة بشكل عام. ونود أن

نثني على السيد تويبفر وسائر أعضاء فرقة العمل لجهودهم.

لما كان هذان التقريران يحتويان على طائفة واسعة من التوصيات، ينبغي أن نميز بين تلك التي لا بد أن ننظر ونبت فيها في الجمعية العامة، وتلك التي لا بد أن تناقش بشكل أكثر ملاءمة في نيروبي في برنامج البيئة أو الموئل. ولذلك أود في هذا البيان أن أعرض آراء اليابان بشأن تلك التوصيات التي لا ينبغي تناولها هنا في الجمعية العامة.

قسَّم الأمين العام التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل إلى فئتين: تلك التي ينبغي البت فيها على مستوى الأمانة العامة، والأخرى التي ينبغي أن تبت فيها هيئات حكومية دولية. ونحن نعتقد أن هذا التقسيم هام. ووفد بلدي يؤيد أساسا التوصيات الواردة في الفئة الأولى. إلا أنه يود أن يطلب توضيحا عن آثارها المالية، ويطلب المزيد من المعلومات الإضافية عندما نناقش هذه التوصيات بتفصيل أكبر.

وفيما يتعلق بالفئة الثانية، نعتقد أن هناك ثلاث مسائل رئيسية ينبغي مناقشتها في الجمعية العامة. أولا، الصلات بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ وثانيا، إنشاء محفل بيئي وزاري سنوي؛ وثالثا، جعل عضوية مجلس إدارة برنامج البيئة عالمية.

المسألة الأولى، الصلات بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنمية المستدامة - مسألة هامة يجب أن تدرس بجميع جوانبها إذا كان لنا أن نحقق تنفيذا منسقا لتلك الصكوك. والتوصيات بشأن هذه المسألة في تقرير فرقة العمل متواضعة وعملية. وبلدي يؤيد النهج التدريجي والمتزايد الذي تمثله.

فيما يتعلق بالمسألة الثانية - إقامة محفل بيئي وزاري سنوي - بالنظر إلى أننا نعقد مجلس إدارة برنامج البيئة مرة كل عامين ودورات استثنائية لمجلس الإدارة في السنوات التي تتخلل ذلك، فإن الاقتراح لا يعني خلق اجتماع إضافي، وهو بالتالي مقبول. ومع ذلك، فإن الاقتراح بعقد ذلك المحفل خارج نيروبي كل عامين، متنقلا من منطقة إلى منطقة، سيفرض بالتأكيد عبئا ماليا إضافيا على الأمم المتحدة ولا يتمشى مع اتفاقنا في القرار ١٧٤/٤٨ على استخدام منشآت وخدمات المؤتمرات في نيروبي إلى أقصى حد.

أود أن أنتقل الآن إلى المسألة الثالثة، وهي إضفاء الطابع العالمي على مجلس إدارة برنامج البيئة. إننا غير مقتنعين بالفائدة التي قد تُجنى من هذا الاقتراح. إذ من شأنه أن يؤدي إلى نفقات كبيرة لكل من الدول الأعضاء وللأمانة العامة. ويجب أن نكون واقعيين ونعترف بأنه بالنسبة لجميع هيئات صنع القرار، كلما اتسعت العضوية، قل مستوى الكفاءة.

وحكومة بلدي لا تعتقد أن مجلس الإدارة في نيروبي تعاطف بشدة مع جعل العضوية عالمية. ولهذه الأسباب جميعا، يعتبر وفد بلدي هذا الاقتراح لا مبرر له.

وأود الآن أن أتعرض لإصلاح الموئل. لقد ركزت فرقة العمل في تقريرها على برنامج البيئة إلا أن إصلاح الموئل متخلف حتى الآن عن إصلاح برنامج البيئة. وأحد أسباب ذلك هو عدم وجود شخص مسؤول يمكنه أن يقود هذه الهيئة ويقضي كل وقته لتنشيطها. لذلك فنحن نعتقد بأنه من الضروري أن يعين الأمين العام في أسرع وقت ممكن موظفا يدير العمليات اليومية للموئل. ومن ناحية أخرى ينبغي أن يظل برنامج البيئة، والموئل ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي تحت رئاسة شخص واحد كما أوصت فرقة العمل.

أنتقل الآن إلى الجزء الثاني من بياني وأعرب عن وجهات نظر حكومتي بشأن مسائل جمعية الألفية وأحكام الآجال المحددة. إن وفد بلدي يؤيد اقتراح الأمين العام بأن تعتبر الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة جمعية الألفية ونأمل في أن يشرع في الاستعدادات اللازمة لضمان نجاحها. واسمحوا لي في هذا الوقت أن أقدم بعض الملاحظات الأساسية بشأن طريقة تنظيم هذه الجمعية.

أولا يعتقد وفد بلدي اعتقادا قويا بأن جمعية الألفية ينبغي أن تكون مضمونية حقا وليس مجرد احتفال تذكاري. وحتى تكون هذه الدورة موجهة نحو العمل فإننا نؤيد فكرة إدراج قطاع رفيع المستوى، قمة الألفية، لحفز وتوجيه الجهود حتى تكون المنظمة قادرة على مواجهة تحديات العصر الجديد. وبغية الإعداد الأفضل لهذه القمة سيكون من المفيد أن يقدم الأمين العام تقريرا فنيا عن الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين يحدد الأهداف التي ينبغي للمنظمة أن تسعى إلى تحقيقها.

ثانيا، نظرا إلى أن اليابان تعتقد أنه يجب مواصلة السعي إلى الإصلاح في منظومة الأمم المتحدة كلها باعتباره أمرا له أولوية قصوى، لذلك فإن تحضيرنا لجمعية الألفية سيوفر زخما إضافيا لجهود إصلاح الأمم المتحدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

وأنتقل الآن إلى اقتراح الأمين العام بشأن أحكام الآجال المحددة لوضع حدود زمنية محددة للولايات. فقد أيدت اليابان هذه الفكرة التي من شأنها أن تحدد أهدافا وأغراضا واضحة لأنشطة الأمم المتحدة وهياكلها. ومن المهم بشكل خاص أن تواجه المنظمة التحديات الجديدة التي ستظهر بالتأكيد في عالم يتغير باطراد. إن استمرار أنشطة فقدت أهميتها وطابعها الملح يستنفد موارد وطاقات قيمة مطلوبة لتناول احتياجات جديدة طارئة وأكثر إلحاحا. لذلك ينبغي للجمعية العامة أن تعتمد دون إبطاء قرارا يضع مبدأ هذا الحد الزمني ويطالب هيئة مناسبة بالنظر في كيفية تطبيق أحكام الآجال المحددة باعتبارها إحدى الأدوات المفيدة للبرمجة في الأمم المتحدة.

وكما قال الأمين العام في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، فإن الإصلاح عملية مستمرة وليس حدثا وحيدا. واليابان مقتنعة بأهمية استمرار الإصلاح في الأمم المتحدة حتى تكون أكثر استجابة لاحتياجاتنا ونحن ننتقل إلى القرن الحادي والعشرين. اسمحوا لي أن أؤكد للأعضاء أن اليابان تنوي أن تشارك بنشاط في المفاوضات بشأن المسائل التي ذكرت في هذا البيان.

السيدة نييلانغر (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أكدت النرويج في عدد من المناسبات على ضرورة تجديد الأمم المتحدة وتعزيزها حتى تتمكن على نحو أفضل من مواجهة تحديات المستقبل ومن مساعدة البلدان النامية. وفي الدورة الثانية والخمسين من العام الماضي تشجعنا عندما أيدت الجمعية العامة برنامج الإصلاح الذي قدمه الأمين العام. وحتى نحافظ على زخم عملية الإصلاح ينبغي أن نركز الآن على تنفيذ قرارات الإصلاح التي اتخذت وأن نعتمد الخطوات الإضافية الضرورية.

وفي هذه المناسبة يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بشأن ضرورة تعزيز أداء الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبيئة والمستوطنات البشرية. وكعضو في فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة المستوطنات البشرية، أتطلع إلى إجراء مناقشة صريحة وبناءة بشأن هاتين المسألتين الهامتين. وإن تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز أداء المنظمة في هذا الميدان، لا بد وأن يكون عتملية تدريجية. فالمواضيع معقدة ومترابطة ويجب أن يكون هناك اتفاق عريض بشأن الخطوات التي ينبغي اتخاذها. وقد يكون لبعض هذه الخطوات الضرورية آثار مالية يجب النظر فيها. ومع ذلك ينبغي ألا نضيع الوقت في بدء هذه العملية وفي اتخاذ الخطوات الأولى الملموسة.

وإزاء هذه الخلفية يعتبر تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية (A/53/463) نقطة انطلاق ممتازة لمزيد من العمل. إننا نشجع اتخاذ تدابير لتنفيذ التوصيات على مستوى الأمانة العامة نتطلع قدما إلى النظر في التوصيات ذات الصلة في هيئتي إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). وقد دعيت الجمعية العامة بصفة خاصة إلى النظر في توصيات تنطوي على تنظيم التعاون الحكومي الدولي وإجراء التنسيق الممكن في العمل في إطار الاتفاقيات المختلفة ذات الصلة.

لقد أظهر المجتمع الدولي التزاما قويا بتحقيق التنمية المستدامة. وخلال التسعينات توصلنا تدريجيا إلى فهم مشترك للأخطار التي تهدد البيئة البشرية والطبيعية. وتفاوضنا بشأن التصورات المشتركة والتزامنا بتنفيذها. والسجل مؤثر بقدر ما هو واسع. فقد اعتمدنا اتفاقيات وبروتوكولات وخطط عمل ومجموعات من التوصيات في عدد من المجالات. وحان الوقت الآن للنظر في الطريقة التي يمكن بها لجميع هذه الصكوك والبرامج أن تعمل معا، وللإفادة من التعاون الممكن بأسلوب منفتح يعتمد على المشاركة. نحن هنا اليوم لنبدأ عملية تفضي تدريجيا إلى تحسين تماسك السياسة العامة والعمل الأكثر تنسيقا في ميداني البيئة والمستوطنات البشرية.

ومما له أهمية التشديد على أن التوصيات المقترحة صيغت على نحو يراعي تجنب إنشاء كيانات جديدة في منظومة الأمم المتحدة، واحترام الولايات والمراكز القانونية والأنشطة الخاصة بالهيئات العاملة في هذا المجال. وعند استعراض الهياكل والترتيبات القائمة يجب أن نراعي المهام الرئيسية للأمم المتحدة في ميداني البيئة والمستوطنات البشرية، ذلك أن دور الأمم المتحدة، على المستوى المعياري، هو تسهيل الحوار وبناء توافق آراء على المستوى السياسي والمستوى العلمي ومستوى

الخبراء والمساعدة في تطوير القانون الدولي والمبادئ التوجيهية والمعايير.

لقد أنيطت بالأمم المتحدة أيضا مهمة هامة تتمثل في متابعة وتنفيذ الأولويات التي نتفق عليها نحن الدول الأعضاء. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن تنفيذ جداول أعمال البيئة والمستوطنات البشرية لا يمكن أن يتم على نحو مثالي فعال إلا إذا كان هناك تنسيق كاف في العملية المعيارية. والأمم المتحدة تحتاج إلى وضع صورة دقيقة واضحة للمسائل البيئية. ومن المؤكد أن استخدام الموارد على نحو أكثر استدامة سيكون بشكل متزايد شرطا مسبقا للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي على المدى الطويل.

إن الأمين العام يعرض مجموعة من التدابير العملية للمساعدة في تعزيز جهودنا وإنجازاتنا وتدعيمها. وأود أن أركز على النقاط الآتية.

أولا، بالنسبة لمسألة التعاون الحكومي الدولي، نحتاج إلى النظر في سبل ووسائل لتعزيز المشاركة السياسية والمساءلة، وضمان اشتراك الوزراء في العمليات الدولية لتشكيل الآراء وصنع القرارات. وأؤيد بقوة إنشاء منتدى وزاري عالمي للبيئة. فنحن بحاجة إلى سلطة عالمية ومنتدى رفيع المستوى يلتقي فيه الوزراء للتوصل إلى تفاهم مشترك، يكون منطلق العمل في المستقبل. واتساقا مع الهدف الشامل المتمثل في تعزيز الهياكل القائمة بدلا من إنشاء كيانات جديدة، توافق النرويج على أن ينعقد هذا الجمع أثناء اجتماع مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي أن يتمتع المشاركون كافة بنفس المركز وأن يكون لهم رأي متساو في عملية صنع القرارات. وقد أوصت فرقة العمل بأن تحقق أهداف المنتدى الوزاري هذه بجعل العضوية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة شاملة للجميع. ويمكن عقد هذه الاجتماعات كل سنتين وفي مناطق مختلفة.

ثانيا، تم التركيز بشكل خاص على حث البلدان على تنسيق مدخلاتها الوطنية مع مختلف العمليات الحكومية الدولية. وأعتقد أن هذا شيء يمكن تيسيره إلى حد بعيد إذا اتخذنا معا خطوات عملية لتحديد بعض الصلات القائمة بين مختلف الاتفاقيات والعمل على أساسها. وينبغي أن يكون لدى مؤتمرات الأطراف وعي كاف بوجود مجالات موضع اهتمام مشترك وعمليات متداخلة. واقترحت فرقة العمل إنجاز ذلك باستحداث خطوات عملية وتدريجية لتبادل المعلومات على أساس منتظم وطوعي. وقد اعترف بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيتعين عليه أن يرتقي بقدراته العلمية والإعلامية في دعم الاتفاقيات عندما يدعى إلى المساعدة في هذه العملية. وباختصار يجب على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يركز دوره في اتجاه يتماشى مع إعلان نيروبي.

وهناك الكثير من التكاليف الإضافية وأوجه ضعف في الكفاءة ترتبط بالتباعد الجغرافي لأمانات الاتفاقيات، ويوصي بأن تنظر الحكومات ومؤتمرات أطراف مختلف الاتفاقيات في هذه التكاليف وتسعى إلى معالجة هذا الوضع.

وترى النرويج أن فكرة المجموعات المواضيعية فكرة مشجعة. ونقترح أيضا أن يولى هذا الموضوع الاعتبار الواجب في المناقشات المتعلقة بمواقع الأمانات في المستقبل. وعلى المدى البعيد، ينبغي أيضا التفكير بجدية في إمكانية التفاوض على اتفاقيات شاملة.

ثالثا، يتحتم على برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن ينجح في توجيه اهتمام وانتباه المجتمع المدني إلى قضيته. فكل العلماء ووسائط الإعلام ودوائر الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية أطراف فاعلة في تحديد جدول الأعمال السياسي. واقترحت فرقة العمل أن يصبح مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أشبه بلجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتفاعل مع المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية.

وبالنسبة للعلاقات مع لجنة التنمية المستدامة، سينعقد مجلس الإدارة في مطلع العام حتى يوفر للجنة مدخلات من وزراء البيئة. ومنذ انعقاد الدورة الاستثنائية في العام الماضي، أصبح برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة أكثر استراتيجية وتكاملا في نهجه. والتحدي الرئيسي لهذه اللجنة في المستقبل هو أن تعزز الدعامتين الأخريين للتنمية المستدامة - أي التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية - وتشجع الاشتراك النشط لوزراء البيئة وغيرهم من الوزارات في دوراتها.

ويتضمن التقرير أيضا توصيات بتحسين التنسيق فيما بين الوكالات. والاقتراح بإنشاء فريق إدارة بيئية دليل على الطبيعة المتداخلة للإدارة البيئية، من حيث أنها

يمكن أن تضم جميع الأطراف الفاعلة والوكالات ذات الصلة. وسيكون هذا الفريق، أساسا، فريقا إداريا، وإن كان من الممكن في حدود وأطر زمنية معينة أن يقترح عناصر برنامجية ذات صلة بعمله. والقيمة المضافة لفريق الإدارة البيئية ستكمن في قدرته على تحديد نتائج التفاعل بين أعضائه، ونجاعة الفريق مع مرور الوقت ستكمن في قدرته على توفير المدخلات والإلهام. ومع أن هذه المسائل تنتمي إلى فئة التوصيات التي يُبت فيها على مستوى الأمانة العامة، فهناك بعض المسائل التي ينبغي توضيحها كتلك المتعلقة بولاية فريق الإدارة البيئية، ومهامه والآثار المترتبة على التكلفة المحتملة.

ورغم وجود تداخل بين البيئة والمستوطنات البشرية، يجب التسليم بأن للمستوطنات البشرية أيضا مجموعة من الأهداف المنفصلة. ويجب أن يظل مركز الموئل كيانا مستقلا في إطار أسرة الأمم المتحدة الأوسع في نيروبي. ونحن نؤيد بقوة تنشيط عمل هذا المركز، ونعتقد أنه سيسهل تنفيذ جدول أعمال الموئل المعتمد في استانبول في عام ١٩٩٦.

لقد أنشأنا مجموعة كبيرة من القوانين والسياسات البيئية ولا يمكننا أن ندع ضعف الكفاءة المؤسسية والمالية يعوق تحقيقها وتنفيذها بالكامل. والنرويج تلتزم التزاما قويا بعملية الإصلاح الشامل التي يقودها الأمين العام، ونحرص أيضا على تعزيز الأمم المتحدة في المجالين الهامين الخاصين بالبيئة والمستوطنات البشرية.

وأخيرا، أود أن أتقدم ببضع ملاحظات إضافية على بعض المسائل الواردة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

لقد دعمت النرويج من قبل ترتيبات لعقد الجمعية الألفية التي قد تتيح فرصة للدول الأعضاء لمناقشة واعتماد توصيات جوهرية متعلقة بالسياسات، ودور الأمم المتحدة في القرن المقبل. ولكي تنجح هذه العملية، من الضروري أن يكون لها دور حقيقي وعملية تحضيرية عريضة القاعدة تبدأ أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بدور مجلس الوصاية، فإن النرويج لم تقتنع بعد بالحاجة إلى إعادة تشكيله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.